الأمم المتحدة A/54/PV.85

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٨٥
الاثنين، ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

الفيضانات والانهيارات الطينية في فنزويلا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أتناول البند المدرج في جدول أعمالنا لهذا الصباح، أود، باسم جميع أعضاء الجمعية العامة، أن أعرب عن أعمق مشاعر المؤاساة لفنزويلا، حكومة وشعبا، لما سببته الفيضانات والانهيارات الطينية الأخيرة التي أصابت البلد من خسائر مأساوية في الأرواح وأضرار مادية واسعة النطاق.

وأود أن أعرب أيضا عن الأمل في أن يظهر المجتمع الدولي تضامنه ويستجيب على نحو عاجل وبسخاء لأي طلب تتقدم به حكومة وشعب فنزويلا من أجل المساعدة.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالاسبانية): أود فقط أن أقول إن حكومة فنزويلا تقدر أيما تقدير رسالة التضامن والمؤاساة التي أعربتم عنها للتو، يا سيادة الرئيس، باسم جميع أعضاء الجمعية العامة، فيما يتعلق بالخسائر المأساوية التي تعرض لها بلدي. وكما قلتم، يا سيدي، فإن مأساة هائلة قد حدثت في فنزويلا نتيجة للأمطار المستمرة التي هطلت طوال السنة في الجزء الأوسط من البلد، والتي أدت، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، إلى حدوث فيضانات وانهيارات طينية هائلة في سلسلة الجبال الوسطى، مما أضر بمناطق مأهولة بكثافة بالسكان، خاصة في المناطق الساحلية الوسطى قرب العاصمة، وحيث يوجد المطار والميناء الرئيسيان للبلد.

ومن المعلومات التي يجري تنسيقها عن طريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يقدر أن ما يربو على ١٥٠ ٠٠٠ شخص قد تضرروا من تلك الظاهرة الطبيعية، والعدد التقديري للوفيات، الذي لا يزال غير مؤكد، يتجاوز ٢ ٠٠٠ شخص. وقد بدأ الجهد التنسيقي للمساعدة الدولية فورا. وقد شهدنا دليلا عظيما على التضامن من الدول الأعضاء، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجميع بلا استثناء على رسائل التضامن والمساعدة المادية والموارد البشرية التي قدموها لمساعدة بلدي على مواجهة الحالة. وسيقتضي الأمر بذل جهود مطولة إذا أردنا أن نتعافى من آثار الحالة كما هي الآن. إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عن طريق آليات الإنذار التابعة له، قام بنقل صورة عن الحالة، ونهيب بجميع البلدان الصديقة أن تظل على اتصال فيما يتعلق بالمجالات التي تمس الحاجة فيها إلى المساعدة الدولية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-21764

0021764

وأود فقط أن أعرب مرة أخرى عن امتناني البالغ للمؤاساة التي جرى الإعراب عنها اليوم. وأيضا، نود أن نشكر جميع الدول الأعضاء على تضامنها ومساعدتها في هذه الحالة المأساوية التي يشهدها بلدي.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد تومكا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إن تعزيز مجلس الأمن، فضلا عن زيادة صفته التمثيلية ومصداقيته، يظلان المهمة المركزية لأي جهد جاد يرمي إلى إصلاح الأمم المتحدة. وهي ليست بالمهمة البسيطة بأية حال. وعدم قدرة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن على إحراز أي تقدم يؤبه له فيما يتعلق بمسائل المجموعة الأولى منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، حينما بدأ عمله، يثبت الطابع المعقّد للمسألة، فضلا عن التباين الأساسي في الآراء، الذي يعبر عن مصالح وطنية مختلفة، واختلاف المواقف الإقليمية. وفي حين أن هناك اتفاقا عاما على أن مجلس الأمن ينبغي توسيعه ليعبر عن الواقع السياسي الجديد في الساحة العالمية وعن الزيادة في العضوية العامة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فليس هناك تقارب في الآراء بشأن أي فئة من فئتي العضوية ينبغي توسيعها فعلا، ولا بشأن كيفية تنفيذ ذلك التوسيع.

ومن الواضح جدا أن مسألة العضوية الدائمة وحق النقض تكمن في صميم المشكلة. وإذ تسنى للدول الأعضاء إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بهذه المسألة - أي الاتفاق على طرائق لتوسيع هذه الفئة أو الاتفاق على عدم زيادة ذلك النوع من العضوية - سنكون قد اقتربنا كثيرا من التوصل إلى صيغة نهائية لإصلاح مجلس الأمن.

وهناك عدة مخاطر تتعلق بإمكانية توسيع فئة العضوية الدائمة، ينبغي ألا نغض الطرف عنها. ونحن نرى أن بعض الحقائق الهامة تم التغاضي عنها في هذا الصدد. فواضعو ميثاق الأمم المتحدة لم يصمموا فئة العضوية الدائمة أو يقصدوا بها أن تكون قائمة على مجرد مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. فهي تتصف ببارامترات معينة تقررها الظروف السياسية للنظام العالمي الجديد الذي بزغ بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد اختير الأعضاء الخمسة الدائمون على أساس مخصص، حيث كان يعتقد أن لديهم موارد عسكرية واقتصادية هائلة، فضلا عن الإرادة السياسية لاحتلال مكان الصدارة في معالجة جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن.

وعلى الرغم أنه باستطاعتنا أن نجادل في استمرار أهمية هذا المفهوم على عتبة قرن جديد، أو في القدرة الفعلية لأعضائه الحاليين على الاضطلاع بالدور المتوخى لهم في ميثاق الأمم المتحدة ورغبتهم في ذلك، فالحقيقة هي أن تجاهل طبيعة هذا المفهوم يعني أننا نخاطر بتوسيع هذه الفئة على نحو لا يتواءم مع بارامتراتها الفريدة - أي بعبارة أخرى، قد نسلك النهج الخاطئ الذي يسفر عن نتائج يصعب التنبؤ بها لعمل مجلس الأمن الموسع في المستقبل.

والنهج ذو المرحلتين الذي اقترحه البعض، وتقرر الجمعية العامة في إطاره، كخطوة أولى، توسيع الفئة الدائمة بزيادة عدد معين من المقاعد، وتكشف بعدئذ في مرحلة لاحقة عن هوية الأعضاء الدائمين هو، برأينا، نهج خاطئ. فمن الصعب تبرير تصرف نوقّع فيه شيكا على بياض دون أن نعرف اسم من الذي سيستلم الشيك.

وأود أن أشير إلى أنه لم تجر حتى الآن أية مناقشة جادة بشأن وضع معايير واضحة لاختيار أعضاء دائمين جدد. وأعتقد أن تقرير هذه المعايير وتطبيقها الصارم هما شرطان هامان جدا إذا أريد الامتثال لبارامترات هذه الفئة الفريدة والحفاظ عليها. وإلا فإن استمرار وجود الفئة الدائمة قد لا يكون له معنى بعد الآن. وينبغي ألا يغيب هذا الجانب عن بصرنا، ما دامت معايير عضوية الأعضاء غير الدائمين، كما تنص عليها المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لا تعامل دائما بجدية. ومثلما اتضح في السنوات الأخيرة، أصبحت الجغرافيا أكثر أهمية من الإسهام الفعلي للعضو المحتمل في صون السلم والأمن الدوليين وفي المقاصد الأخرى للأمم المتحدة.

والجوانب الإقليمية للتوسيع المحتمل لفئة العضوية الدائمة وفكرة ترتيبات التناوب الإقليمية تسببان أيضا بعض الشواغل. فالتناوب في المقاعد الدائمة يجعل من الصعب اعتبارها دائمة. والواقع أنها ستكون شبه دائمة، شرط أن يكون للأعضاء المتناوبين حق النقض. فعدم تمتعهم بحق النقض، من شأنه أن يوجد فئة جديدة من أعضاء يتناوبون المقاعد غير الدائمة على نحو أكثر تواترا، الأمر الذي قد يتصف بالأهمية وتجدر دراسته

على نحو مستفيض. ومع ذلك، فمن شأن هذا أن يشكل بندا آخر في جدول أعمال إصلاح مجلس الأمن.

والأعضاء الدائمون الجدد المحتملون ينبغي أن يكونوا قادرين ليس على تحمل المسؤولية الإقليمية فحسب، وإنما أيضا وهو الأهم، المسؤولية العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهناك عدد من المنظمات الإقليمية التي تعنى بصون السلم والأمن الدوليين، إلا أن الأمم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذي يفعل ذلك. والإفراط في التأكيد على الجوانب الإقليمية فيما يتصل بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن يمكن أن يؤدي إلى تفكك الطابع العالمي لهذه الهيئة الفريدة.

وبغية أن نكون منصفين، لا بد من توسيع نطاق حق النقض ليشمل الأعضاء الدائمين الجدد بغية تفادي التمييز بين الأعضاء الدائمين الأصليين والأعضاء الجدد، حيث أن حق النقض عنصر أساسي من عناصر العضوية الدائمة. ومع ذلك، فإن حق النقض نفسه يعد مسألة حاسمة في إصلاح مجلس الأمن. وعلى الرغم من أن حق النقض وضع أصلا لتعزيز الوحدة وتشجيع السعي إلى إيجاد تفاهم فيما بين القوى العظمى، فقد أصبح هذا الحق أداة يساء استعمالها في أحوال كثيرة، سواء في المعارك الإيديولوجية بين المتنافسين الألداء خلال الحرب الباردة أو في السعي وراء مصالح وطنية ضيقة. وحتى في وقتنا هذا، يعمل حق النقض وما يكمن فيه من تهديد في بعض الأحيان، على شل عمل مجلس الأمن، ومنعه من اتخاذ إجراءات فعالة باسم الدول الأعضاء. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تآكل سلطة مجلس الأمن وبالتالي تآكل دوره المركزي في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن غير المرجح أن يعمل عدد كبير من "مالكي" حق النقض على تصحيح الوضع. وأخشى، على عكس ذلك، أن يصبح مجلس الأمن مجرد ناد للمناقشة، وأن يصير عاجزا عن التصرف بسرعة وبحزم. علاوة على ذلك، فإن نطاق تطبيق حق النقض حاليا يثير عددا من الشواغل ذات الطابع القانوني. فالنظام الداخلي لمجلس الأمن فشل في توضيح نطاق تطبيق حق النقض في العقود الماضية، وبقي بالتالي مؤقتا.

وتعترف سلوفاكيا بشرعية الجهود التي تبذلها بعض البلدان القادرة على تحمل المسؤولية العالمية عن صون السلم والأمن الدوليين من أجل تأمين مركز لائق لها في مجلس الأمن الموسع. والطموحات التي تراود البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل كفالة تمثيلها المناسب في مجلس الأمن الموسع هي أيضا موضع تفهمنا الكامل.

ويكمن لُب المشكلة، برأينا، في تفاوت المفهوم حول شرعية المجلس، التي تتأثر أولا بطبيعة المجلس وتشكيله، وثانيا بالدرجة التي يُرى فيها أن أعضاء المجلس يراعون في مداولاتهم مصالح الدول الأعضاء الأخرى. وهناك شكوك متزايدة تساور بلدان العالم الثالث فيما يتعلق بما يرون أنه سيطرة من جانب الدول الغربية على مجلس الأمن. فالدول الغربية، تعمل منذ عام ١٩٧٩ على الأقل، على زيادة نفوذها في المجلس. ومع ذلك، فإن المنافسة القوية فيما بين كل قارة من هذه القارات على المقاعد الدائمة الجديدة المقترحة، ومسألة التناوب، والخلافات حول حق النقض أمور تجعل من غير المحتمل إحراز نتائج ملموسة في المستقبل المنظور. وكما قلت سابقا، فإن الزيادة الممكنة في الفئة الدائمة مرتبطة بعدد من الشواغل، وينبغي أن ننظر بدقة في آثارها على عمل المجلس الجديد في المستقبل.

ونعتقد أنه بغية أن تظل الأمم المتحدة مواكبة لعالمنا المتغير بسرعة، ينبغي أن يركز إصلاح مجلس الأمن على المسائل التي يحتمل أن نجد بينها قاسما مشتركا. وإذا لم يكن هناك اتفاق على فئات أخرى للعضوية، فسلوفاكيا على استعداد لأن تؤيد، في هذه المرحلة، توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين فحسب. وحجم مجلس الأمن الموسع يمكن أن يعتمد حينئذ على السيناريو الذي توافق عليه الدول الأعضاء في نهاية المطاف.

ولقد تلاقت الآراء إلى حد كبير على عدد من المسائل المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن والشفافية في أعماله، والواردة في المجموعة الثانية. وبلادي تؤيد الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس وتعزيز الشفافية في أعماله. وفي الوقت نفسه، فإن التدابير التي اتخذها المجلس بالفعل ينبغي تنفيذها بصورة كاملة وفعالة. ونعتقد أيضا أن التقدم المحرز بالفعل في مسائل المجموعة الثانية ينبغي ألا يكون رهينة للجمود الحاصل في المجموعة الأولى.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب باسم، وفد سلوفاكيا، عن تقديرنا لعمل مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، وتحديدا

رئيسه السابق، السيد ديدييه أوبيرتي، وعن تقديرنا لنائبي رئيس الفريق العامل، السفير هانز دالغرن والسفير جون دي سارام، على الطريقة الرائعة التي أدارا بها مناقشات الفريق العامل.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، نعرب عن تقديرنا لسلفكم، رئيس الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته، ولنائبيه على الجهود التي بذلوها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يعكس التوجُهات الدولية لعملية إصلاح المجلس وتوسيعه، لا سيما في ظل الظروف والمعطيات الدولية الراهنة.

كما نود أن نغتنم هذه المناسبة، سيدي الرئيس، لنتمنى لكم التوفيق والنجاح في استكمال ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز دور المجلس في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية، ومتغيراتها الواسعة، لا سيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانضمام العديد من الدول إلى الأمم المتحدة، أصبح من الأهمية والضرورة إصلاح مجلس الأمن وزيادة العضوية فيه، وتحسين إجراءات عمله وفعاليته، وفقا للمهام المنوطة به في ميثاق الأمم المتحدة.

وبالرغم من انقضاء ما يزيد على ست سنوات من إنشاء الفريق العامل المعني بهذه المسألة، وما صاحب ذلك من مداولات واجتماعات مستفيضة، إضافة إلى ما تضمنته التقارير الدولية الصادرة عن هذه اللقاءات من نتائج، فإن هذه التقارير عكست بكل وضوح طبيعة الخلافات التي لا تزال قائمة حول تقدير حجم الزيادة المقترحة في مقاعد العضوية الدائمة وغير الدائمة، وتحقيق التمثيل الجغرافي العادل والمنصف، والمساواة في السيادة بين الدول، فضلا عن إرساء الشفافية والديمقراطية في أساليب عمله وإجراءاته المتبعة، بما في ذلك عملية اتخاذ وصنع القرار، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة توجيه هذه المناقشات وتعزيزها، وفقا للنهج الشامل والمتجانس الذي يحقق المصالح السياسية المشتركة لكافة الدول.

إن استمرار التمثيل غير المتوازن لبلدان عدم الانحياز في المجلس، التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، يمثل وضعا غير طبيعي في العلاقات الدولية. وعليه، فإننا ندعم كل الجهود الرامية إلى تصحيح هذه الاختلالات القائمة، من خلال تعزيز وتحقيق التمثيل المنصف والأفضل لهذه الدول في المجلس، وبما يعكس دورها الهام والمؤثر في البيئة الدولية الراهنة.

إننا، وإذ نعلّق أهمية كبرى على دور المجلس في معالجة العديد من القضايا ذات الارتباط بالسلم والأمن الدوليين، نؤيد التوجُهات الداعية إلى تعزيز إجراءات التشاور والتنسيق مع الدول المعنية بالقضايا المطروحة على جدول أعماله، وبما يكفل مراعاة مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الاقتراح الذي تضمنته ورقة العمل المقدمة من المجموعة العربية، والقاضية بتخصيص مقعد دائم تشغله الدول العربية في آسيا وأفريقيا، بالتعاون والتنسيق مع المجموعتين الآسيوية والأفريقية، كأساس للتناوب، إضافة إلى العضوية غير الدائمة.

نود أن نعرب عن ترحيبنا بالتدابير الإيجابية التي اتخذها المجلس خلال الأعوام القليلة الماضية لتحسين أساليب عمله، ولا سيما تلك المتجسدة في عقد جلسات علنية مفتوحة لتداول مواقف الدول ومقترحاتها حول القضايا ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تعزيز هذه التدابير في إطار من الموضوعية الهادفة، وإلى إرساء الطابع المؤسسي على نهج ومشاورات وإجراءات عمل المجلس. وفي هذا السياق، نؤيد الاقتراحات الداعية إلى إعادة النظر في استعمال حق النقض وتقليص وترشيد استعمالاته، وبما يضمن عدم منع الأغلبية من اتخاذ قرارات تعكس مواقف دول المجتمع الدولي إزاء المشاكل الناشبة.

كما ندعو إلى إجراء تقييم دوري شامل وموضوعي لأعمال المجلس، للوقوف على طبيعة التحديات التي تواجهه لتنفيذ قراراته وأهدافه في التصدي لمسببات استمرار الصراعات والاحتلال، والحالات الإنسانية المتفاقمة في العديد من المناطق. ونشير أيضا في هذا الإطار إلى ضرورة تعزيز أوجه التنسيق بين مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية والمنظمات الإقليمية، لما يمثله ذلك من أهمية فائقة في احتواء النزاعات والصراعات القائمة.

وفي الختام، نأمل أن يحظى عمل المجلس بالمزيد من المصداقية ويكون أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية، بما يكفل استيعابه الأشمل لمسؤولياته التاريخية والقانونية، وليعبّر عن الواقع السياسي والاقتصادي الدولي الراهن.

السيد بام بينه مينه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): تعلّق فييت نام أهمية كبرى على البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وخلال السنوات الست الماضية بُذلت جهود جديرة بالثناء بغرض الوصول بهذه المسألة إلى خاتمة مرضية.

ونحن الآن في مرحلة حاسمة في جهودنا النشطة لتحقيق مجلس أمن مُصلح وموسَّع، وأكثر شفافية وديمقراطية في عمله، وأكثر مساءلة وتمثيلا في عضويته. وأهم نقطة يمكن ملاحظتها هي وجود اتفاق عام بين الدول الأعضاء على ضرورة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وتوسيع عضويته. إلا أنه لا تزال هناك خلافات رئيسية في وجهات النظر بين الدول الأعضاء. والعملية بأسرها بالغة التعقد والتحدي حقا. لكننا نعتقد اعتقادا قويا بضرورة كسر الجمود الراهن إذا ما أريد الاستجابة للتطلع المشترك للمجتمع الدولي نحو مجلس أمن ديمقراطي وقابل للمساءلة.

إن هدف هذه الممارسة بالتأكيد هو زيادة مواءمة المجلس مع الواقع الاقتصادي والسياسي لعصرنا والتصدي لتحديات القرن المقبل. وإصلاح المجلس لن يكون دائما ومثمرا إلا إذا عكس بشكل تام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، والتوزيع الجغرافي المنصف، والمساءلة، والتحول الديمقراطي، والشفافية في أساليب عمل المجلس وإجراءاته، بما في ذلك عملياته لصنع القرار.

إن الشرعية الحقيقية لقرارات المجلس تتوقف إلى حد كبير على درجة مساءلة المجلس أمام جميع أعضاء الأمم المتحدة. ووفد بلدنا يتشاطر الرأي القائل بأن عملية الإصلاح يجب أن تعزز الآليات الكفيلة بتمكين أعضاء المجلس، وعلى وجه الخصوص الأعضاء الدائمون، من العمل بأكثر الطرق اتساما بالمسؤولية، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

وبهذه المناسبة، يود وفد بلدي أن يقدم بعض التعليقات الموجزة بشأن عنصرين حاسمين من عناصر عملية الإصلاح الجاري النظر فيها.

فيما يتعلق بمسألة عضوية المجلس، نؤيد الاقتراحات الرامية إلى زيادة عدد المقاعد في كلتا الفئتين، الدائمة وغير الدائمة. وفييت نام تتشاطر الرأي الغالب القائل بأن البلدان النامية يجب أن تتمتع بتمثيل كاف في المجلس. وهذه الضرورة تبرزها حقيقة أن معظم المسائل التي تقع اليوم في نطاق سلطة المجلس إما تنشأ في العالم النامي، أو تنطوي على مصالح حيوية للبلدان النامية.

ومن ناحية أخرى، نجد أيضا أنه من المعقول أن تخصص مقاعد دائمة للبلدان الصناعية التي لديها استعداد للاضطلاع بالتزامات ومسؤوليات أضخم بالنسبة لعمل الأمم المتحدة. ونرى أنه يجب إضافة خمسة مقاعد دائمة جديدة إلى مجلس الأمن. ولما كان هناك عدد كبير من البلدان المؤهلة لأن تصبح أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن بعد إصلاحه وتوسيعه، فلدى فييت نام مرونة فيما يتعلق بالاقتراح الداعي إلى العمل على وضع ترتيبات التناوب التي تسمح لعدد أكبر من البلدان بتحمل المسؤوليات الجسيمة لأعمال المجلس، فضلا عن أعمال الأمم المتحدة. ورغم أنه من الحقيقي أنه لا يوجد رقم سحري يمكن العثور عليه لاستيعاب كل دولة عضو، فإن وفد بلادي يعتقد أن المجلس المصلح الذي يضم حوالي ٢٦ عضوا، يمكن أن يكون أكثر تمثيلا في طابعه، وأن يكفل في نفس الوقت الفعالية المطلوبة.

وأية صيغة للإصلاح لن تكون مرضية إن لم يعالج استخدام حق النقض المعاملة الواجبة. ونرحب بممارسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في السنوات القليلة الماضية ضبط النفس في استخدام حق النقض. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد تأييده للاقتراح الداعي إلى قصر استخدام الأعضاء الدائمين لهذا الحق على القضايا التي تقع في إطار الأحكام الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تمهيدا لإلغائه في نهاية المطاف.

وريثما يلغى حق النقض إلغاء تاما، تضم فييت نام صوتها إلى الرأي القائل بأنه ينبغي للأعضاء الدائمين الجدد في المجلس أن يتمتعوا بهذا الحق وفقا لمبدأ المساواة في السيادة. وهذا سيساعد أيضا على معالجة

الخلل المتأصل في القوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المجلس.

وفي عشية الألفية الجديدة، يحين الوقت لبذل المزيد من الجهود النشطة الرامية إلى تحقيق إصلاح شامل في مجلس الأمن. ومن المهم أن نؤكد ضرورة أن تعمد جميع الدول الأعضاء إلى معالجة هذه المسألة بطريقة بنّاءة وتطلعية. ويراودنا وطيد الأمل في أن نكون، عندما يعود الفريق العامل إلى الاجتماع في العام القادم، في وضع أكثر مؤاتاة للشروع في بذل جهود ملموسة ترمي إلى تحريك هذه العملية إلى الأمام. وتحقيقا لهذا الغرض، يتطلع وفد بلادي قدما إلى تقديم إسهامات بناءة في أعمال الفريق العامل.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): تعود الجمعية العامة هذا اليوم إلى مناقشة واحد من المواضيع الهامة المطروحة أمامها، وهو مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه، والمسائل ذات الصلة.

واسمحوا لي بداية، سيدي الرئيس، أن أعبِّر عن تقديرنا لجهود سلفكم رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، وإلى نائبي رئيس الفريق العامل، السفير دالغرين، والسفير دي سارام، على الجهود المخلصة التي بذلوها، والعمل المسؤول الذي قاموا به بكل شفافية. إن التقرير الذي ننظر فيه هذا الصباح هو ثمرة جهدهم، وانعكاس للعمل الذي قمنا به بشكل جماعي خلال الأشهر الاثني عشر الماضية.

لقد مرت ست سنوات على بدء المناقشات حول هذا البند. والسؤال الذي يطرح نفسه علينا جميعا هو ماذا تحقق حتى الآن من عملية إصلاح مجلس الأمن وتعزيز مكانته ودوره. الجواب هو لا شيء، اللهم عدا تهميش مكانة مجلس الأمن، وتجاوز دوره الأساسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كلما دعت الحاجة إلى ذلك. لقد علقت الآمال، منذ انتهاء الحرب الباردة، على إصلاح الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضاء المجلس لتحقيق تمثيل أكثر ديمقراطية وعدالة داخل المنظمة الدولية.

لقد عالجت حركة عدم الانحياز هذه المسألة بكل عناية واهتمام، وتعاملت جميع مؤتمراتها مع هذا الموضوع بجدية كبيرة، إدراكا منها بأنه، رغم التطورات الدولية وزيادة عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنسبة عالية، فإن تلك الدول لم تجد تمثيلا حقيقيا لها في المجلس بما يتناسب مع عددها ووزنها الدولي، وإمكانية التعبير عن مصالحها المشروعة. كما شعرت ألمانيا واليابان، في الوقت ذاته، بعد التحولات العالمية الكبرى، بأهمية أن تحظيا بعضوية دائمة في المجلس. كما برز دور إيطالي هام يسعى إلى إيجاد طريق ثالث بين الشمال والجنوب، ولا يبدو حتى الآن في الأفق حل قريب يمكن أن يحظى بتوافق الآراء داخل المنظمة الدولية بهذا الصدد.

إن المناقشات التي دارت طيلة عملنا، سواء في الجمعية العامة أو في الفريق العامل، تؤكد وجود خلافات عميقة بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الساعية إلى جعل هذا المجلس أكثر ديمقراطية وشفافية، خاصة في مجال توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة، وكذلك مسألة ممارسة حق النقض.

وعند الحديث عن إصلاح المجلس، لا يمكن تجاهل صوت دول حركة عدم الانحياز التي تشكل ٨٠ في المائة من مجموع عضوية الأمم المتحدة، لتحقيق مصالحها الكامنة في توسيع وإصلاح مجلس الأمن. كما أنه لا يمكن تجاهل مطالب الدول الأفريقية والدول العربية، التي تقدمت بورقات عمل متفق عليها في مؤتمرات القمة ومؤتمرات وزراء خارجية هذه الدول، سعيا منها وراء تعميق إسهامها في تنشيط عمل الأمم المتحدة بكافة أجهزتها، ووفق ما تقتضيه الديمقراطية حقا. كما أنه لا يمكن تجاهل مطالب الدول الآسيوية وغيرها التي أوضحتها في بياناتها بشأن إصلاح وتوسيع مجلس الأمن.

ويود وفد الجمهورية العربية السورية أن يعيد التأكيد على مواقفه مرة أخرى. هذه المواقف التي عبر عنها طيلة مراحل هذا النقاش، وأن يؤكد بشكل خاص على التزامه بالمواقف المعروضة التي عبَّرت عنها المجموعة العربية في رسالتين، كانت أخراهما بتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨. وقد أكدت هاتين الورقتين على ما يلي:

أولا، إن تركيب مجلس الأمن يجب أن يكون ديمقراطيا حقا، بحيث يعكس زيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثانيا، وجوب توسيع عضوية مجلس الأمن ليصبح عدد أعضائه ما لا يقل عن ٢٦ عضوا؛ أي بزيادة لا تقل عن ١١ عضوا. وهو الشيء الذي ينسجم مع موقف حركة عدم الانحياز تماما.

ثالثا، في حال زيادة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، فإن المجموعة العربية تطالب بمقعد دائم يتمتع بكافة الصلاحيات، وتتناوب الدول العربية في شغله وفقا للمعايير المتبعة في إطار المجموعة العربية، وفي إطار التشاور مع المجموعتين المعنيتين الأفريقية والآسيوية اللتين تنتمي إليهما دول المجموعة العربية.

أما فيما يتعلق بممارسة حق النقض، فنحن نؤمن بضرورة تقليص وترشيد نطاق استعماله، كمرحلة أولى على طريق إلغائه. وبهذا الصدد، يتساءل وفدي: ما هو مغزى استخدام حق النقض إزاء مشروع قرار، مثلا، معروض على مجلس الأمن رغم حصول هذا المشروع على ١٤ صوتا من أصل ١٥ صوتا؟ هل ينسجم حق النقض هذا ويتوافق مع مبدأي الديمقراطية والمساواة في التمثيل العادل؟ وهل ينسجم مع مصلحة الأمم المتحدة وتحقيق السلام والعدل والأمن في العالم؟

وانطلاقا من ذلك، فإنه لا بد من ترشيد استخدام حق النقض، لأنه لا توجد ضرورة لاستخدامه لدى حصول أي مشروع قرار معروض أمام مجلس الأمن على الأغلبية، وبدون هيمنة. وهنا نؤيد مرة أخرى موقف حركة عدم الانحياز والعديد من الدول الأخرى من مسألة حق النقض.

ويرحب وفد سوريا بما ذكرتموه، سيدي الرئيس، عند افتتاحكم لمناقشة هذا البند حول أهمية وضرورة أن تتم مناقشاتنا القادمة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية والمعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، لأنه المكان الملائم لكافة مداولاتنا.

إن عملية إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر يُراعى فيه مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، إضافة إلى ضرورة تحقيق الشفافية والمسؤولية وإرساء الديمقراطية في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك عملية المشاورات، وصنع القرار فيه، واطلاع الدول غير الأعضاء على المسائل المطروحة ونتائج المداولات والقرارات المتخذة بشأنها.

إن جعل مجلس الأمن ديمقراطيا يستدعي اللجوء إلى الديمقراطية الحقة في اتخاذ القرار السياسي الحق. ويؤكد وفد سوريا استعداده الكامل للتعاون معكم ومع جميع الدول الراغبة في العمل بغية تحقيق هذه الأهداف المشتركة.

السيد براضان (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يخاطب الجمعية بشأن الموضوع الحيوي المتعلق بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. وبوصفنا أحد الوفود التي عرضت المسألة لأول مرة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة في سنة ١٩٧٩، فإننا نلتزم التزاما راسخا بالهدف المتمثل في التوصل إلى مجلس أكثر ديمقراطية، وشفافية، وفعالية، وخضوعا للمساءلة، ووثيق الصلة بالواقع العالمي المعاصر.

لقد مضت ست سنوات منذ نشأة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ونحن الآن على أعتاب ألفية جديدة. ومما يثير الأسف والقلق إلى حد ما أننا فشلنا في التوصل إلى اتفاق بشأن مسألة من أهم المسائل التي تواجه المنظمة. وهذا يدعو المرء إلى التشكك في درجة الإخلاص التي تكمن في صلب جهودنا في هذا الشأن.

ونلاحظ أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم والتقاء الآراء بوجه عام بشأن مسائل المجموعة الثانية المتصلة بأساليب عمل المجلس والشفافية في عمله، كما ظهر في ممارسات المجلس الجديدة، فلا تزال هناك اختلافات كبيرة في الآراء بشأن المجموعة الأولى - أي المسألة الصعبة المتعلقة بزيادة عدد أعضائه وتكوينه. غير أن ذلك ليس أمرا مثيرا للدهشة، بالنظر إلى تعقدات المسألة، والحساسيات التي تنطوي عليها والآثار المترتبة عليها في الأمد البعيد.

ويود وفدي أن يشيد بسلفكم، السيد ديدييه أوبيرتي، على الجهود التي بذلها لتنشيط المناقشات في إطار الفريق العامل. وأن اعتماد قرار الجمعية العامة ٣٠/٥٣، بتوافق الآراء، والذي قضى بوجوب اعتماد القرارات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن بتأييد ثلثي أصوات أعضاء الأمم المتحدة، يكفل لمداولاتنا بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن أن يحكمها احترام أحكام الميثاق. ونعتقد أيضا أن رسالة السيد أوبيرتي المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ قد أسهمت كثيرا تجاه الإعلان عن الآراء وتبادلها.

وتأييدا لهذه العملية، أود أن أعلن بإيجاز عن موقف حكومتي بشأن بعض المسائل التي أثيرت. فبوتان بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، تؤيد تأييدا تاما مواقف الحركة المعلنة بشأن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ونعتقد أن زيادة عدد أعضاء المجلس في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة مسألة لا بد منها. ويجب أن تستجيب زيادة العضوية في كلتا الفئتين لتغير المناخ العالمي السياسي والاقتصادي. ومن الأساسي أيضا التمثيل الكافي، سواء من حيث العضوية الدائمة أو غير الدائمة، للبلدان النامية التي عانت لفترة طويلة من التهميش غير العادل في المجلس.

وفيما يتعلق بإنشاء مقاعد دائمة تُشغل بالتناوب، يعتقد وفدي أن القرارات المتعلقة بهذه الطرائق يجب أن يتم التوصل إليها في إطار المجموعات الإقليمية. ونحن نفهم ونحترم حق المجموعة الأفريقية في أن تسعى إلى تحقيق هذا النموذج، ولكننا نعتقد أن نفس الشيء قد لا يكون مناسبا بالضرورة لجميع المناطق الأخرى. كما تخشى بوتان من أن يؤدي هذا الترتيب إلى نشأة طبقات مركبة من التسلسل الهرمي داخل المجلس، مما يؤدي إلى المزيد من عدم الرضا بين الأعضاء.

وتُسلم بوتان بأن مسألة حق النقض ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة زيادة عضوية المجلس. والواقع أنها تقع في لب معظم مناقشاتنا ولا يمكن عزلها عن مسألة إصلاح المجلس وزيادة عدد أعضائه.

ونحن نشارك مشاركة تامة حركة عدم الانحياز في وجهات نظرها القائلة بأن حق النقض ينبغي تقليصه تمهيدا للتخلص منه، وبأن الميثاق يتعين تعديله بحيث لا يطبق حق الفيتو أساسا، إلا فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق. إلا أن الحقيقة الواقعة هي أن أي اقتراح بشأن حق النقض قد يخضع لممارسة حق النقض ذاته. ولذا، ففي رأينا أن الأعضاء الدائمين الجدد يجب أن تكون لهم نفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الخمسة الحاليون، ومن ثم، فليس في استطاعتنا تأييد أي محاولات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الطبقية في عضوية المجلس.

وبينما تتوخى بوتان المرونة فيما يتعلق بالحجم الفعلي لعضوية المجلس الموسع، فإننا نؤيد الرأي القائل بأن عدد الأعضاء ينبغي زيادته بمالا يقل عن ١١ عضوا. ومن الواضح أن البلدان النامية تفتقر إلى التمثيل الكافي في الوقت الحالي في فئة العضوية الدائمة في المجلس. ولذلك فإن التوسيع ينبغي أن يعالج هذا الإجحاف الخطير وأن يفي بمطالب المجموعات الإقليمية الناقصة التمثيل.

وينبغي أن تخضع جميع هذه الجوانب لاستعراض دوري في المستقبل، حتى نضمن أن يكون المجلس وثيق الصلة بواقع الحال. ونحن مقتنعون بأن الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه هو المحفل المناسب للنظر في هذه الأمور. وينبغي مواصلة النظر في مسائل كلتا المجموعتين الأولى والثانية واحدة بعد الأخرى.

ويثق وفدي بأنه، في ظل قيادتكم، يا سيدي الرئيس، وبفضل ما أبداه نائبا الرئيس المتميزان من اقتدار، ستجري المناقشات وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وفي احترام كامل للحاجة إلى الشفافية والانفتاح. ونحن نتطلع إلى الإسهام في هذه العملية.

وندرك أن المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع كانت مطولة وصعبة. ولقد قيل دائما إن التغيير مهما كانت إيجابية، يصحبه دوما بعض الآلام وبعض الضيق، ونأمل أن يتحلى الفريق العامل بالشجاعة بحيث يتغلب على هذه المصاعب حتى يتمكن من إحراز تقدم حقيقي في السنة المقبلة.

السيد النصر (قطر) (تكلم بالعربية): يود وفد بلادي أن يتقدم إليكم بالشكر الجزيل على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة موضوع هام، يحظى باهتمام معظم الوفود، ولعل خير دليل على ذلك تلك القائمة الطويلة من المتحدثين. ونظرا لذلك، وللوقت القليل المتاح، فإن وفد بلادي لن يتمكن من التطرق إلى جميع المسائل التي نناقشها، وسيكون حديثي مختصرا جدا، مؤكدين على أننا سنساهم بفعالية في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن عند بدء اجتماعات الفريق في بداية العام القادم، والذي نرى أنه المكان الأمثل لطرح ومناقشة جميع المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، نظرا للفرصة والوقت المتاح لتبادل وجهات النظر بكل تجرد وشفافية.

إن إصلاح مجلس الأمن لم يعد مطلبا للعديد من الوفود فحسب، بل أصبح ضرورة تفرضها متغيرات

عديدة وتمليها آمال وتطلعات شعوبنا إلى وجود أداة جادة تحظى باحترام ورضا جميع دولنا المنضوية تحت راية هذه المنظمة الدولية الهامة.

إن مضي أكثر من نصف قرن على إنشاء مجلس الأمن يتطلب منا جميعا التفكير مليا في طرائق عمل المجلس وتكوينه وقراراته. ولعل السنوات الماضية من عمل المجلس تكشف لنا مكامن الخلل ومواضع الإصلاح المبتغاة. كما أننا ندرك بأن استقلال العديد من بلداننا وانضمامها إلى الأمم المتحدة لتشكل غالبية ساحقة، بالإضافة إلى انتهاء الحرب الباردة، تتطلب إيجاد مجلس يحظى بالتمثيل الجغرافي العادل لدولنا.

وأود أن أؤكد هنا، دون الدخول في التفاصيل، التزام بلادي بالمطلب العربي في هذا المجال، والذي سبق أن عبرنا عنه في أعمال الفريق العامل، وكذلك التزامنا بموقف دول حركة عدم الانحياز والتي تمثل غالبية أعضاء هذه المنظمة.

إن الحديث عن أي عملية إصلاح في الأمم المتحدة يعني أنها لا بد من أن تتسم بالشفافية المطلقة إذا ما أريد لها النجاح. فهي بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن شرط أساسي في إنجاح عمله. وطالما أننا نتحدث عن الشفافية في عمل المجلس لتكون هي القاعدة وليست الاستثناء، كما هو الحال في الوقت الراهن، فمن الواجب أيضا أن تتسم كل مناقشة تهدف لإصلاح المجلس بالشفافية، لأنها الوسيلة الوحيدة للوقوف على جميع آراء الدول دون تمييز. وبالتالي فإن وفد بلادي يؤكد مجددا على أهمية إصلاح طرائق عمل المجلس التي يجب أن تتسم بالديمقراطية والشفافية وبشكل يضمن الفعالية في أعماله.

أما بالنسبة لحق النقض (الفيتو)، فهو بلا شك يمثل عائقا كبيرا وتحديا صريحا للديمقراطية والشفافية المنشودتين. وقد عانت شعوب عديدة من سوء استخدامه، إضافة إلى تناقض هذا الحق مع مبدأ أساسي يتمثل في سيادة الدول، ناهيك عن مبدأ المساواة. لذا فإن دولة قطر تأمل في أن يُلغى هذا الإجراء نهائيا تحقيقا للشفافية والديمقراطية في أعمال المجلس، أو أن يقتصر مؤقتا على الفصل السابع من الميثاق بغية إلغائه نهائيا.

إننا نتطلع إلى بدء اجتماع الفريق العامل حتى تسهم جميع الدول في المناقشات الجادة للوصول إلى النتائج المرجوة. ونظرا لإدراكنا لأهمية وصعوبة الموضوع الذي نناقشه، فإن عامل الوقت لا يجب أن يكون سيفا مسلطا على الرقاب، مما قد يأتي بنتائج عكسية تؤدي إلى الإرباك، وبالتالي الاحتياج إلى وقت أطول.

كما أن أي حلول قد تطرح من خارج الفريق العامل قد لا تحظى بالرضا والقبول، وقد تستدعي مناقشات مطولة ستحوّل مسار أعمالنا في الفريق إلى منحى آخر لن نكسب من ورائه سوى التأخير، وإضاعة مزيد من الوقت والاختلاف.

وقبل أن أنهي هذا البيان، لا بد لي من التأكيد على أن أي عملية إصلاح يجب أن تأتي كصفقة شاملة، وتحظى بالتوافق العام، مؤكدا على أن وفد بلادي سيساهم بإيجابية في أعمال الفريق وبالتعاون التام معكم يا سيدي الرئيس.

السيد الحق (باكستان) (تكلم بالانكليزية): تدخل المناقشات المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة عامها السابع، ولذلك فمن المفيد أن نستعرض التقدم المحرز حتى الآن.

وتؤكد مداولاتنا طوال تلك الأعوام بما لا يدع مجالا للشك وجود اختلافات عميقة وثابتة بين الأعضاء بشأن مجموعة من المسائل، من بينها العضوية الدائمة، واستخدام حق النقض، وعضوية مجلس الأمن في مجموعها. وهناك قضايا كثيرة كنت أود أن أتصدى لها اليوم، ولكن لضيق الوقت سوف أقتصر على تقديم موجز مجمل عن تصوراتنا لجوانب قليلة فقط من هذا الموضوع المعقد.

وترى باكستان أن إصلاح مجلس الأمن قضية جوهرية يعلق عليها المجتمع الدولي أهمية سياسية واستراتيجية رئيسية. ونرى أن عضوية الأمم المتحدة، التي تعمل لتعزيز الديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة في العالم، يجب أن تستلهم بالمبادئ نفسها عند اتخاذ قرارات بشأن قضايا ذات صلة بعضوية مجلس الأمن وبعمله. ولا بد من أن يكون هدفنا هو تطوير مجلس الأمن كي يصبح شفافا وديمقراطيا وفعالا، ويتمتع بدعم وثقة أعضاء الأمم المتحدة.

وهناك عدد قليل من البلدان يبدو أنها تعتقد أن المعيار الوحيد لقياس التقدم بشأن هذه القضية هو تحقيق طموحها في أن تصبح أعضاء دائمين في المجلس. ومن خلال هذا المنظور وحده تود أن تحكم على نتيجة هذه العملية بكاملها. وتعتبر أنه لم يحرز أي تقدم، ولا يمكن إحراز أي تقدم، إذا لم تحصل هي على عضوية دائمة في المجلس. ورغبتها في العضوية الدائمة في المجلس لا تصدر عن مشاعر النبل أو نكران الذات، بل عن رغبة مكشوفة في انتزاع السلطة والامتيازات.

هذا هو جوهر المشكلة، ويطلب من المجتمع الدولي أن يتقبل ما يسمى بالحقائق الجديدة، وعلى أذيال الحقائق الجديدة يركب طامحون آخرون يأملون في الاندساس في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالركوع متمسحين بمبدأ التوزيع الجغرافي المنصف. وربما كانت البلدان التي تطمح في الحصول على عضوية دائمة تعتقد أنها متفوقة بطريقة ما على الغالبية العظمى من الأعضاء في الأمم المتحدة وأن لها وضعا متميزا ومختلفا ورفيعا. ونود أن نحررها من هذا الوهم. لقد أنشئت الأمم المتحدة على أساس مساواة جميع الدول في السيادة. وفي الألفية الجديدة، لا يمكن أن يتوقع من الجمعية العامة أن تمنح امتيازات خاصة لبعض الدول وتحرم الغالبية العظمى من تلك الامتيازات.

وتعتقد باكستان اعتقادا راسخا بأن توسيع مجلس الأمن وإصلاحه يجب أن يستند إلى مبدأ أن يعم الخير على جميع أعضاء الأمم المتحدة وأن علينا جميعا أن نعمل من أجل القضاء على التمييز في مجلس الأمن وعلى السمات المناهضة للديمقراطية فيه، بدلا من زيادة تعزيز تلك السمات. وليس بمستطاعنا أن نقبل إنشاء مراكز جديدة وإضافية للسلطة والامتياز في المجلس، واستبعاد الغالبية العظمى من أعضاء المنظمة. ونرى أن مفهوم العضوية الدائمة مفهوم تمييزي في جوهره ومناهض لمبدأ مساواة جميع الدول الأعضاء في السيادة. ولا ينبغي لنا أن نكرر الخطأ الذي ارتكب عند إنشاء الأمم المتحدة حينما أمنت الدول المتحالفة المنتصرة لنفسها مقاعد دائمة في المجلس. وإضافة المزيد من الأعضاء الدائمين لن تجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا، ولا أكثر شفافية وفعالية، بل إنها ستجعله أقل ديمقراطية وأقل تمثيلا وأقل استجابة لشواغل الغالبية العظمى.

وأقول ببساطة، إن باكستان تعارض أي زيادة في فئة الأعضاء الدائمين، فأي زيادة من هذا القبيل لن تؤدي إلا إلى خدمة مصالح وطموحات حفنة من البلدان، وسوف تقيد مشاركة الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة في أعمال المجلس. واسمحوا لي أن أذكر بأن البلدان الصغيرة والبلدان المتوسطة الحجم هي التي تشكل الغالبية العظمى في الجمعية العامة. وهي التي يجب أن يزيد تمثيلها في عمليات اتخاذ القرارات في المجلس، وليست تلك الحفنة التي تسعى وراء الثروة والوجاهة والامتياز والسلطة لترويج مخططاتها الخاصة.

وتعارض باكستان إنشاء نظام جديد لحكم الأقلية مصمم لحماية وتعزيز مصالح عدد قليل من الدول القوية. ومن قبيل السخرية أن البلدان التي تحظى بالقيم الديمقراطية والمساواة والشفافية والمشاركة الكاملة في عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، تناقض نفسها الآن، وتدافع بصوت عال عن صيغ مناهضة للديمقراطية عندما يتعلق الأمر بترويج مصالحها الضيقة في الأمم المتحدة.

وأعلنت الغالبية العظمى من الأعضاء تأييدها للفكرة القائلة بضرورة إلغاء حق النقض أو تقييد استخدامه، على أقل تقدير، وقصره على القرارات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق. ونوافق على موقف حركة عدم الانحياز الداعي إلى إلغاء حق النقض في نهاية المطاف، غير أن أي تقييد لسلطة حق النقض يواجه باستمرار باعتراض أولئك الذين يتمتعون بهذه السلطة أو يرغبون في الحصول عليها.

ولذلك، ترتبط قضية حق النقض، ارتباطا وثيقا بإصلاح وتوسيع مجلس الأمن، وترى باكستان أن سلطة النقض غير ديمقراطية وبالية. لقد حصل عليها عدد قليل من الدول الأعضاء عند صياغة الميثاق، حينما كانت تلك الدول تنعم بأمجاد انتصار عظيم. غير أن التاريخ شاهد على حقيقة أن حق النقض قد استخدم دائما لحماية المصالح السياسية أو الاستراتيجية للدول التي تستخدم هذا الحق. فالأعضاء الدائمون استخدموا حق النقض أو هددوا باستخدامه لعرقلة قرارات المجلس في مناسبات لا حصر لها. ولم يستخدم حق النقض على الإطلاق، ولا يمكن، بحكم طبيعته، أن يستخدم على الإطلاق، للنهوض بحلول المشاكل.

وفي عالم اليوم، لا ينبغي للسماح لأي بلد، مهما كان قويا ومهما كان لديه من سلطة، بأن يدعي لنفسه الحق في نقض قرارات لا يستسيغها. وبالرغم من أنه قد لا يكون في الإمكان إلغاء حق النقض بسبب الأحكام المكتوبة في الميثاق، فلا يمكن أن نتوقع من الجمعية العامة، بعد أن شهدت على مدى أكثر من نصف قرن خنق مبادرات من أجل السلام والأمن مرات تلو أخرى بسبب استخدام حق النقض، أن تخلق عقبات إضافية تعوق مجلس الأمن عن أداء مهامه بفعالية من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وذلك بزيادة عدد البلدان التي تمارس حق النقض.

ويجدر بي أن أشير إلى التقدم الكبير الذي أحرز في السنوات القليلة الماضية. وعلى سبيل المثال، هناك اتفاق عام بشأن زيادة فئة الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بموقف حركة عدم الانحياز، وهو موقف معقول بصورة بارزة، ومفاده أنه في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن فئات أخرى، ينبغي الاكتفاء بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في الوقت الحاضر. ونرى، أن ذلك هو الخيار الوحيد الناجع، كما أنه يتوافق أيضا مع مبدأ مساواة جميع الدول في السيادة، ويفي بمتطلبات التوزيع الجغرافي المنصف.

ومن شأن زيادة فئة العضوية غير الدائمة أن يساعد في حل كثير من المظالم الرئيسية لدى عامة الأعضاء الذين يفتقرون إلى فرصة المشاركة والمساهمة في أعمال المجلس. لقد زاد عدد الأعضاء في الأمم المتحدة زيادة كبيرة، في حين ظل حجم المجلس متجمدا منذ عام ١٩٦٥. ومن الجدير بالذكر أن أسماء دول المجموعة الآسيوية المرشحة لشغل المقاعد غير الدائمة في المجلس قد أعلنت بالفعل حتى السنوات ٢٠١٨-٢٠١٩. وليس ذلك مجرد انعكاس لرغبة الدول الأعضاء في العمل كأعضاء في المجلس؛ بل إنه أيضا يبرز حقيقة أن هذه الدول نادرا ما تتهيأ لها الفرصة للقيام بذلك. وهذه الرغبة، التي تشارك فيها الغالبية العظمى من البلدان، هي الآن رهينة المطالب الأنانية والمجحفة لتلك القلة من البلدان التي عقدت العزم على الضغط بشدة وبإصرار لكي تحصل على مقاعد دائمة في المجلس.

ويتوافر إلى حد كبير أيضا توافق في الآراء بشأن ضرورة جعل أساليب عمل المجلس وممارساته أكثر شفافية وديمقراطية وتشاركية. وهناك متسع كبير لتحقيق تقدم في هذا المجال.

وإبان السنوات القليلة الماضية، شهدنا جهودا تبذل من جانب أولئك الذين يتوقون إلى الفوز بأمجاد العثور على بعض صيغ "الحلول السريعة" لتوسيع مجلس الأمن. وأدى هذا في بعض الأحيان إلى ممارسة مؤسفة تتمثل في إجراء مفاوضات ومناقشات بين قلة مختارة، مع استبعاد الغالبية العظمى من الوفود. ونتيجة لذلك شهدنا العديد من المواجهات اللازعة.

ولذا، فإن دراستنا في المستقبل للمسائل المتصلة بإصلاح وتوسيع مجلس الأمن يجب أن تظل مستندة إلى مناقشة مفتوحة وشفافة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة. ولا يمكن أن يتوفر أي "علاج سريع" أو حل جزئي يفي بالمواعيد النهائية المصطنعة أو المفروضة ذاتيا. فهذا الموضوع يتسم بأهمية حيوية بالنسبة لنا جميعا، جماعيا أو فرديا أيضا.

إننا جميعا أصدقاؤكم، سيدي الرئيس. وإننا جميعا على استعداد لمد يد العون لكم. ونحن نعول عليكم لضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في العملية على قدم المساواة، وعدم تنظيم اجتماعات لمجموعة صغيرة تحت رعاية رئاستكم، في جلسات غير رسمية، لوضع قرارات. فهذه المحاولات لم تنجح في الماضي، وإذا بعثت من جديد سيكون مآلها الفشل مرة أخرى.

وستواصل باكستان المشاركة بنشاط في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية عندما يجتمع في العام المقبل. وإننا نحبذ عقد مناقشة عامة في الفريق العامل، مما يتيح للوفود، بما فيها وفد بلدي، أن توضح وجهات نظرها بمزيد من الاستفاضة بشأن العديد من المسائل التي لم يتم التطرق إليها في هذه القاعة.

فالمهمة التي تنتظركم، سيدي الرئيس، معقدة وصعبة. بيد أننا نثق بأنكم ستتمكنون من توجيه عملنا بعيدا عن عثرات الماضي، وذلك بفضل ما لديكم من حنكة وبراعة ومهارات دبلوماسية. ويجب علينا أن نتحرك بصورة جماعية نحو هدف التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن، بطريقة تكون مقبولة وتخدم مصالح جميع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان الضعيفة والهشة، التي تشكل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، والتي تمثل الأمم المتحدة بالنسبة لها المحكمة التي تلجأ إليها لرفع دعواها الأخيرة.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن إصلاح مجلس الأمن، مثله مثل إصلاح الأمم المتحدة ككل، هو أحد المهام ذات الأولوية العليا التي أنيط المجتمع الدولي بتنفيذها في العقد الأخير من القرن العشرين. وإذ نقف اليوم عند شفق قرن مشرف على الغروب، لا يسعنا سوى أن نعبر عن مشاعر خيبة الأمل والإحباط إزاء ضآلة التقدم الذي حققناه إبان السنوات الست المنصرمة.

إلا أننا وقد أوشكنا الآن على الدخول في القرن الحادي والعشرين، نعتقد أن الأمم المتحدة مطالبة مرة أخرى بأن تثابر وأن تبذل المزيد من الجهود الجادة سعيا وراء التوصل إلى اتفاق عام بشأن إصلاح مجلس الأمن، خاصة وأن هذا الإصلاح سيكون له أثره الحاسم الأهمية على مستقبل الأمم المتحدة وتشكيل النظام الدولي في القرن القادم.

وإذ قلت ذلك، اسمحوا لي أن أتأمل عددا من المسائل الأساسية التي لا بد من أن يستند إليها أي إصلاح لمجلس الأمن.

وفي رأينا أن الهدف الرئيسي لم يتغير: تعزيز التمثيل الديمقراطي، والمساءلة والكفاءة في مجلس الأمن. وصحيح أن التمثيل الديمقراطي في مجلس الأمن لجميع الدول الأعضاء الـ ١٨٨، لا يمكن تعزيزه إلا من خلال توسيع العضوية في المجلس، وأن توافقا في الآراء قد برز، فيما يبدو، بشأن هذه النقطة الأساسية، على الأقل.

وبالرغم من المداولات المكثفة التي عقدت إبان السنوات الست الماضية، لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن مجموعة متكاملة من إجراءات التوسيع التي تتضمن مسائل من قبيل فئات العضوية والحجم الإجمالي للمجلس الموسع، والمؤهلات وطرائق اختيار الأعضاء الجدد، ونظام الاستعراض الدوري. ولا يزال التوسيع يشكل عنصرا لا غنى عنه في مهمتنا الإجمالية، التي تتطلب جرعة إضافية من الابتكار.

فيما يتعلق بمسألة الفئات وحجم المجلس، من الضروري أن نضمن من ناحية، إتاحة فرصة عادلة أمام جميع الدول الأعضاء لكي تمثل في المجلس بتواتر معقول، يتناسب مع قدراتها - الفعلية والمحتملة - في المساهمة في السلم والأمن الدوليين، واستعدادها للقيام بذلك.

ومن ناحية أخرى، وبغض النظر عما إذا كان المجتمع الدولي قادرا، أو متى يكون قادرا على إيجاد الحلول المثلى للمسائل العديدة التي لم تحسم والمتعلقة بالعضوية الدائمة، فإننا لا نزال على استعداد، في الوقت الراهن، للمضي قدما بتوسيع العضوية غير الدائمة. فالعضوية غير الدائمة عن طريق انتخابات دورية تضمن على نحو أفضل، بحكم تعريفها، التمثيل الديمقراطي في مجلس الأمن.

ونعتقد أيضا أن المقاعد الإضافية غير الدائمة ينبغي أن توزع على أساس جغرافي أكثر إنصافا. وينبغي أن نراعي جميع العوامل ذات الصلة، بما فيها الجغرافيا الناشئة داخل كل مجموعة إقليمية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ونظرا للتوسع الذي حدث مؤخرا في عضوية المجموعة الآسيوية، وامتدادها الجغرافي الشاسع، فإن هذه المجموعة تستحق أن تولى اعتبارا خاصا في تشكيل المجلس الموسع.

وكذلك يبدو أن توافقا في الآراء قد نشأ بشأن الحاجة إلى مزيد من الشفافية في عمل مجلس الأمن، مما يضفي بالتأكيد على المجلس قدرا أكبر من الديمقراطية والمساءلة. وهذا بدوره يشجع أيضا غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تقديم دعمها الكامل ومساهماتها في عمل المجلس من خلال مشاركة أكثر نشاطا. ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح أن مجلس الأمن قد خطا مؤخرا خطوات كبيرة في مجال الشفافية، من خلال عقد مزيد من الجلسات والإحاطات الإعلامية المفتوحة.

ووفد بلدي من جانبه، وبالتعاون مع أعضاء آخرين غير دائمين في المجلس، أخذ بزمام مبادرة مشتركة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بطرح عدد من المقترحات العملية المتعلقة بتدابير الشفافية. وهذه المقترحات، بالإضافة إلى الآراء الأخرى التي برزت في سياق مناقشات المتابعة، تتجسد في ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن أساليب عمل المجلس وشفافية عمله، بالإضافة إلى عملية صنع القرار فيه، والواردة في الوثيقة A/53/47.

ولا نزال على اقتناع بأن الشفافية، بعكس ما يعتقده أناس كثيرون، لا تكون بالضرورة على حساب الكفاءة. بل يمكن للإثنتين في الواقع أن تعزز كل منهما الأخرى إذا أديرتا بفعالية. وبالتالي يتعين علينا أن نواصل السعي إلى

تحقيق تقدم مواز ومتوازن على الجبهتين في عمل المجلس.

وأود الآن أن أتطرق إلى المسألة الحساسة المتعلقة بعملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن. ويظل موقف حكومتي الثابت هو أن عدد الدول التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) يجب ألا يزيد. فحق النقض كان في الواقع استثناء من مبدأ المساواة في السيادة، في الظروف الخاصة التي سادت عقب الحرب العالمية الثانية. وحتى في هذه المرحلة التي تلي الحرب الباردة، شهدنا ممارسات لحق النقض تمنع المجلس من الاستجابة العاجلة لحالات كانت تقتضي منه اتخاذ إجراءات. وفي رأينا، أن سلطة حق النقض، لا ينبغي توسيعها، وإنما ينبغي بالأحرى ترشيدها.

ويولي وفدي أيضا أهمية خاصة لمسألة الاستعراض الدولي لتركيبة المجلس بعد توسيعه. وحتى يكون الاستعراض الدوري جادا وهادفا فينبغي إجراؤه بطريقة موضوعية وفي إطار زمني معقول.

وفي الختام، لا يفوتني أن أشيد برئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، بصفته رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، وبنائبيه، السفير دي سارام ممثل سري لانكا، والسفير دالغرين ممثل السويد، على قيادتهم الممتازة في توجيه الفريق العامل خلال السنة الماضية.

ولوفدي أيضا توقعات عظام، يا سيدي، بأن تحقق دورة السنة المقبلة للفريق العامل نتائج مثمرة في ظل قيادتكم البارزة والماهرة؛ بل الواقع أننا جميعا نعتمد عليكم في هذا الصدد. وأود أن أؤكد لكم التزام وفدي واستعداده للتعاون معكم، حتى يصبح عمل الدورة المقبلة للفريق العامل بناء ومثمرا إلى أقصى حد ممكن.

السيدة راميرو لوبيز (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): إذا أريد لمجلس الأمن أن يظل مؤثرا وفعالا في التصدي للتحديات الدولية، فلا بد من تعزيز قدرته على مواجهتها، وفقا لواقع العصر. ولهذا السبب كانت مسألة إصلاح مجلس الأمن موضع اهتمامنا المشترك، وما زالت تتصدر جدول أعمالنا.

وموقف وفدي إزاء هذه المسألة معروف للجميع. فنحن نريد أن يكون المجلس نفسه، بولايته الواسعة النطاق ودوره القيادي، في مركز عملية التغيير والإصلاح. وينبغي للمجلس أن يكون تمثيليا وديمقراطيا وشفافا وقابلا للمساءلة.

وترغب الفلبين في توسيع مجلس الأمن في فئتي الأعضاء غير الدائمين والدائمين على حد سواء. فمجلس الأمن لم يتغير ولا يزال صغيرا وغير تمثيلي وغير ديمقراطي، رغم ازدياد عضوية الأمم المتحدة إلى ١٨٨ دولة. والنقص الفادح في تمثيل البلدان النامية في المجلس يعطي دليلا مثاليا على وجود قصور مؤسف يتعين معالجته فورا.

وفكرة المقاعد الدائمة التي تشغل بالتناوب فكرة مثيرة بالاهتمام. إلا أنه من الضروري التصدي لعدد من المسائل الصعبة تقنيا وسياسيا. وعلى سبيل المثال، فإن مدة شغل كل مقعد وطريقة الانتخاب، في جملة أمور، سيتعين الاتفاق بشأنها. واستحداث أعضاء دائمين بالتناوب لا يتمتعون بحق النقض لن يكون أمرا مختلفا عن الأعضاء غير الدائمين الذين، في واقع الأمر، يتناوبون المقاعد كل سنتين. بيد أنه سيكون على الفريق العامل أن يدرس الأثر المترتب على إعطاء حق النقض لكل عضو يشغل مقعدا دائما بالتناوب، والذي قد ينشئ إمكانية أن يمارس هذا الحق كل عضو في الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة فئات العضوية الإضافية، فإن فكرة إنشاء مقاعد غير دائمة يتناوبها الأعضاء بوتيرة أسرع، فكرة جديرة بالاهتمام ولكنها قد لا تكون قابلة للتنفيذ أو قد يصعب تنفيذها. ومن شأنها أيضا أن تنشئ المزيد من حالات عدم المساواة داخل المجلس.

وتعتبر الفلبين مسألة إصلاح حق النقض واحدة من أكثر المسائل المعروضة على الأمم المتحدة استدامة وإثارة للخلاف. ومسألة توسيع المجلس ترتبط ارتباطا جوهريا بمسألة حق النقض. واهتمامنا بمعالجة هذه المسألة يرجع إلى أكثر من عقدين، حينما اقترحت الفلبين، ضمن جملة أمور، الحد من شرط الإجماع بين الأعضاء الدائمين. كما ينبغي تقليص حق النقض وترشيده، إن لم يتسن إلغاؤه.

والفلبين، في سياق عملها بشأن مسألة حق النقض، تكرر اقتراحها بأن يدخل الفريق العامل في حسبانه الاعتبارات التالية:

أولا، أعربت وفود معينة في مناقشات سابقة بشأن حق النقض عن رأي مفاده أن حالات عديدة في المجلس لم تعد تتعلق مباشرة بالمصالح الوطنية لمن يتمتعون بحق النقض، ولم يعد ينظر إليها على أنها تنطوي على إمكانية التسبب في صراع بين الدول الكبرى. وبالتالي لم تعد هناك حاجة في الواقع لاستخدام حق النقض في معظم الوقت.

ثانيا، إن مصادر التوتر الأخرى - مثل حقوق الإنسان، والنزاعات الاقتصادية، والبيئة، فضلا عن الصراعات داخل الدول، مقارنة بالصراعات بين الدول - ينظر إليها على نحو متزايد بوصفها عوامل تؤثر مباشرة على السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإن العواقب والتشعبات المترتبة على اتخاذ مجلس الأمن أو عدم اتخاذه إجراءات بسبب حق النقض، ستتسع بالتأكيد أكثر مما لو كانت خاضعة لتعريف أكثر تقييدا للسلم والأمن الدوليين، وستؤثر في نهاية المطاف، سلبا أو إيجابا، على دور مجلس الأمن وصورته بوصفه جهاز الأمم المتحدة المسؤول بصفة رئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والاستخدام والتطبيق الأكثر حذرا لحق النقض في سياق التوسع في ولاية مجلس الأمن وفي تعريف السلم والأمن الدولي، مسألة يجب أن يضعها فريقنا العامل في الاعتبار.

ثالثا، نؤيد الفكرة القائلة بأن الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة يتطلب، في جملة أمور، مزيدا من التوازن في المسؤوليات أو اقتساما أكبر لهذه المسؤوليات فيما بين أجهزة الأمم المتحدة وفقا لولاية كل منها، وبالذات بين الجمعية العامة التي تتمتع بولاية أكثر شمولا من أي جهاز آخر في الأمم المتحدة، وبين مجلس الأمن، بسبب العدد المتزايد من العوامل التي يرى الآن أنها تؤثر على السلم والأمن الدوليين، وبسبب الحاجة إلى عملية عريضة القاعدة لاتخاذ القرار، تستند إلى المبادئ الديمقراطية. وهذه أمور نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون على استعداد لاقتسامها مع الجمعية العامة، فيما يتعلق باتخاذ القرار لا سيما عن طريق عدم استخدام حق النقض.

أما بالنسبة لمسألة توسيع نطاق استخدام حق النقض ليشمل أي عضو دائم إضافي، فإن الفلبين، من حيث المبدأ، ترى أنه ينبغي منح الأعضاء الدائمين الجدد حق النقض. وإن لم يحدث ذلك، ستكون هناك فئتان من الأعضاء الدائمين: من يتمتعون بحق النقض ومن لا يتمتعون به. ورغم ذلك، تأمل حكومتي أن يتم التوصل إلى اتفاق على الحد من سلطة حق النقض وجعله قابلا للانطباق على جميع الأعضاء الدائمين، القدامى والجدد.

وتعتقد الفلبين أن من الضروري إجراء استعراض دوري لمجلس الأمن بعد توسيعه، على فترات يتم الاتفاق عليها. وينبغي أن يشمل نطاق الاستعراض جميع المواضيع المتصلة بعمل المجلس، وبخاصة لجعل عملية اتخاذ القرار فيه أكثر شمولا وشفافية. ومن الممكن أيضا النظر في زيادة العضوية.

وتعتقد حكومة الفلبين اعتقادا راسخا بأن المجموعة المتكاملة الشاملة من التدابير ينبغي أن تتكون من عناصر التوسيع والإصلاح على حد سواء. فتحسين الشفافية في أساليب عمل المجلس وتعزيز مشاركة غير الأعضاء في عملية اتخاذ القرار فيه أمر لا يقل أهمية عن زيادة عضويته.

وبعد انقضاء ست سنوات على إنشاء الفريق العامل ما زلنا نواجه بالحالة نفسها فيما يتعلق بعملنا، الأمر الذي يجلب قدرا من اليأس والإحباط. وربما يجدر بنا أن نفكر مليا ونسأل أنفسنا كيف أسهم تكرار عدم استجابتنا في هذا الشعور بالإحباط.

لقد أنجزت الأمم المتحدة مهام عديدة بدت مستحيلة في بعض الأحيان. ومن بين هذه الإنجازات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي بذلت الأمم المتحدة من أجلها جهدا مضنيا سنوات طوال. إلا أن هذه الاتفاقات خرجت إلى الوجود بفضل مثابرتنا والتزامنا، وبالتالي قد يكون هناك أمل في أن يتوج عملنا بالنجاح. وبالتأكيد فإن حاجاتنا المشتركة وتطلعاتنا المشتركة إلى السلام يمكن أن تسمو على خلافاتنا على صعيد المنظور والممارسة.

السيد كننجهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بقوة الجهود الجارية من أجل تعزيز مجلس الأمن وتمكينه من النهوض بقدرته على الاستجابة بكفاءة وفعالية لتحديات وفرص الألفية الجديدة. وإصلاح المجلس سيساعد على كفالة أن يعكس المجلس على نحو أكثر دقة الحالة السياسية والاقتصادية

والأمنية الراهنة في العالم. والمجلس المصلح الذي تراه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر تمثيلا، سيحظى بشرعية معززة وهو يمارس المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، التي كلفه بها ميثاق الأمم المتحدة.

والصعوبة التي نواجهها في محاولتنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إطار لإصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا تكون أمرا مفاجئا لنا. فجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتق المجلس وتعقد المسائل التي يواجهها ينعكسان في تعقد ونطاق المسائل المتعلقة مباشرة بإصلاح المجلس. فغالبا ما تكون هذه المسائل المعقدة والمترابطة متضادة في اتجاهاتها، الأمر الذي يجعل التوصل إلى توافق عملي في الآراء بعيد المنال. فعلى سبيل المثال، يجب على الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يوازن بين الرغبة المشروعة في تحقيق تمثيل أكبر، وبين الحاجة الملحة بالمثل إلى الحفاظ على قدرة المجلس على التصدي بحزم للتحديات التي تبرز فجأة وبسرعة أمام السلم والأمن الدوليين. والمجلس هو، قبل كل شيء، أشبه ما يكون بهيئة تنفيذية. وهذه ليست بالمهمة السهلة ولا يجوز أن نتظاهر بأنها كذلك.

وحقيقة أن العمل الشاق الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية على مر السنين لم يصل بعد إلى نهايته لشهادة واضحة على الطابع المعقد للمشكلة. ومع ذلك، فإن الصعوبة المعترف بها في تنفيذ هذه المهمة لا يمكن السماح لها بأن تكون عذرا للتقليل من التزامنا المشترك بالإصلاح أو للقبول بحلول غير مدروسة أو جزئية، لمجرد الوصول بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى نهايته. وبالنسبة لأي مسألة ذات أهمية رئيسية للأمم المتحدة - وأرى أن مسألة إصلاح مجلس الأمن تحمل كل مؤهلات هذا النوع من المسائل - يجب أن يكون المبدأ الذي نسترشد به هو التالي: انجزوا عملكم بطريقة صحيحة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن عجز الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن التوصل إلى اتفاق بشأن إطار لإصلاح المجلس لم يكن نتيجة خلاف بشأن عنصر معين من عناصر مسألة الإصلاح عموما. ولا هو نتيجة أي موقف وطني لأحد الأعضاء. وبالمثل، فإننا لا نعتقد بأن حدوث تغيير في موقف أحد البلدان سيفتح الطريق فجأة أمام توافق الآراء. فلا يزال هناك عدد من المسائل التي لم تحسم، وعدم توافق في المواقف الوطنية والإقليمية للكتل. ونعتقد أن محاولة تحديد مصدر واحد لعدم تحقيق توافق في الآراء ستكون عقيمة وستأتي نتائج عكسية، ولن تفيد إلا في صرف انتباه الفريق العامل عن عمله الحقيقي والهام.

ودون إعادة ذكر موقفنا الوطني بالتفصيل، أود أن أقول إن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بتوسيع حجم المجلس، وبتأييد دخول اليابان وألمانيا ودول تمثل المجموعات الإقليمية الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية كأعضاء دائمين. ولا نزال غير مقتنعين بأن توسيع المجلس إلى ما يزيد على ٢١ عضوا من شأنه أن يستبقي قدرته على العمل بكفاءة وفعالية. وسنعارض أي توسيع يهدد قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق. فجسامة تلك المسؤوليات بكل بساطة لا تسمح بالمخاطرة بالمساس بقدرة المجلس على مواجهتها.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الجهود التي سيبذلها الفريق العامل المفتوح باب العضوية في المستقبل قد تكون أكثر إنتاجية لو أعيد توجيهها لتشمل دراسة تكون أكثر استفاضة، وتحليلا للعمليات التي يمكن أن يقوم بها مجلس موسع، ولربما للتأكيد عليها. وبغية أن يكون هذا التحليل ذا معنى ومفيدا، فعليه، بالطبع، أن ينظر في مختلف الإمكانيات التي يمكن أن يكون عليها حجم المجلس وتشكيله. والولايات المتحدة مستعدة، بطبيعة الحال، أن تكون مشاركا نشطا وفعالا في تلك الجهود.

وأخيرا، ترى الولايات المتحدة أن تعزيز المجلس ليس سوى عنصر واحد - وإن كان عنصرا حاسما - في عملية أوسع نطاقا لتعزيز الأمم المتحدة بكليتها. وسنواصل بذل جهودنا من أجل زيادة كفاءة الأمم المتحدة عموما، والحد من اعتمادها المالي على عدد صغير من الأعضاء، ودعم الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل الإصلاح. ولقد أنجز الكثير، ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): إن عالمنا اليوم يمر بفترة يشوبها عدم الاستقرار وعدم اليقين. وينبغي عمل كل شيء من أجل بناء أساس صلب ودعائم جديدة يمكنها أن تكفل السلم وتعزز التنمية في جميع بلدان العالم. ومن هذا المنطلق، من الضروري إصلاح الأمم المتحدة حتى تتمكن من العمل كما يجب وتكون قادرة على تأدية دورها وتحقق أهدافها.

وهنا في الأمم المتحدة، ووفقا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، تتساوى جميع البلدان من حيث المركز. وهنا أيضا في الأمم المتحدة نؤيد مبادئ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الدول المستقلة وذات السيادة، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ونرى أن وجود أمم متحدة قوية وتمثيلية وديمقراطية حقا من شأنه أن يحظى بتأييد ودعم جميع دولها الأعضاء، بما فيها البلدان الضعيفة والمحتاجة، وثقتها قبل كل شيء.

ولدى مناقشة إصلاح مجلس الأمن، يتعذر تجاهل العمل الحساس والدقيق الذي أنجزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بشأن إصلاح مجلس الأمن. فما زلنا نعكف منذ أكثر من ستة أعوام، على دراسة مختلف جوانب إعادة تشكيل مجلس الأمن - وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويشعر وفدنا بالأسف لأن هدف التوصل إلى اتفاق عالمي على المسائل الحساسة - ألا وهي توسيع المجلس وتشكيله وأساليب عمله - لم يتحقق بعد. ومع ذلك، يجب ألا نستسلم لليأس، حيث أن إصلاح المجلس يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإصلاح الشامل لمنظمتنا، وهذه العملية تظل واحدة من أصعب الممارسات وأكثرها تعقدا.

إن موقفنا من هذه المسألة معروف. ولقد تم تأكيده مجددا في مناسبات عديدة هنا في الجمعية العامة وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فلاوس تؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. وفيما يتعلق بالأعضاء الدائمين الجدد، نرى، من واقع الحقائق العالمية الراهنة، أن عضوين ينبغي أن يأتيا من البلدان الصناعية، وثلاثة أعضاء من البلدان النامية. ونعتقد أن هذه الصيغة، رغم أنها لا تحظى بدعم الجميع حتى الآن، يمكنها أن توفر أساسا للمناقشة في أعمالنا في السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بالزيادة في عدد الأعضاء غير الدائمين، نرى أن الفكرة القائلة بأن كلا من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ينبغي أن تمثل في مجلس الأمن الموسع الجديد فكرة مثيرة للاهتمام وشأنها شأن صيغ أخرى عديدة، تستحق المزيد من الدراسة الشاملة.

وفي جهود إصلاح المجلس، نحن - كسائر أعضاء حركة عدم الانحياز - نؤيد شفافية أساليب عمل المجلس. وفي رأينا أن تلك الشفافية، وعلى وجه الخصوص في عملية صنع القرارات في المجلس، ستمكننا جميعا من فهم الأسباب الكامنة وراء القرارات التي يتخذها المجلس، وتساعد المجلس بالتالي على كسب ثقة جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

وكما ندرك جميعا، هذه المسألة المتعلقة بإصلاح المجلس ليست مسألة سهلة. ويجب أن نكون صبورين، ونناقش، و - فوق كل شيء - نستغل الديناميات التي خلقناها. وفي النهاية، نعتقد أننا يمكننا معا أن نحقق الهدف النهائي الخاص بإعادة هيكلة المجلس بإضفاء المزيد من الشفافية، والشرعية عليه، وفوق كل شيء المصداقية.

السيد سيشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): وفد جمهورية بيلاروس يعلق أهمية كبيرة على الدورة الحالية للجمعية العامة وللفرصة المتاحة لمناقشة واحدة من المسائل الرئيسية الأكثر تعقيدا التي تؤثر تأثيرا مباشرا، ليس فقط على آفاق تنمية الأمم المتحدة، وإنما أيضا على مسائل وضع الأمن العالمي في المستقبل. ونحن نعتبر تلك المناقشات عنصرا رئيسيا من عناصر عملية إصلاح واحد من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

قبل ست سنوات، عندما بدأت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة العمل بنشاط بشأن إصلاح مجلس الأمن أرست بوضوح كامل البنية والإطار المؤسسي للمناقشات. ونحن لا نميل إلى مشاطرة رأي بعض الدول الأعضاء بأن هذه كانت سنوات مناقشة عقيمة. وعندما نقيم القرن العشرين، يبين هذا العام أن مستوى ومسؤولية المهام التي تواجه الأمم المتحدة تؤثر تأثيرا إيجابيا على صورة مجلس الأمن. فخلال العام الماضي، شهدنا عددا لم يسبق له مثيل للجلسات العلنية للمجلس التي لم يكن أحد يفكر فيها منذ سنوات.

من الواضح أن أية زيادة في شفافية عمل المجلس ستجذب تدريجيا عددا أكبر دوما من الدول إلى عملية مناقشة المسائل الهامة. وبالأمس فقط، كان من الممكن أن يبدو من غير الواقعي أن تضاف بنجاح ملخصات موضوعية وإحاطات إعلامية قصيرة بشأن عمل المجلس على موقع بشبكة الاتصالات الدولية "إنترنيت" إلى ممارسات المجلس هذا العام. ولذلك، نرحب بالإحاطات الإعلامية الموضوعية المحسنة التي تقدمها يوميا رئاسة

المجلس وتجربة التقييم الرئاسي الشهري لعمل مجلس الأمن، بما يعود بالنفع على الوفود الأعضاء به.

ونحن نرى أن تلك الاتجاهات الإيجابية قاومت دون شك التطورات السلبية في كوسوفو، وحددت الدور التاريخي للأمم المتحدة في عملية استقلال تيمور الشرقية، وساعدت المنظمة على تحقيق تفهم أعمق لمشاكل أفريقيا والتوصل إلى حلول فعالة لها. ويجب علينا ألا نقلل من أهمية هذه الاتجاهات الإيجابية في تطور علم المجلس.

ومع ذلك، فإن العملية النشوئية في أساليب عمل المجلس يجب ألا تكون سببا لتهنئة النفس. إن الحقيقة التي لا تقبل الشك والمعترف بها على نطاق واسع أن مجلس الأمن غير ملائم لمواجهة التحديات الأساسية والحقائق الجغرافية السياسية الخاصة بالعالم المعاصر. وهذا الأمر ما برح هاما ويصبح بشكل تدريجي أساسيا لزيادة تطور الأمم المتحدة. وقد أصبح واضحا تماما اليوم أنه بدون اتخاذ إجراءات وتدابير حاسمة لإصلاح المجلس، ستصبح الآلية العالمية لحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية وإعادة البناء بعد انتهاء الصراعات أقل فعالية.

لهذا، يدعو وفد جمهورية بيلاروس إلى إجراء دراسة متجددة لجميع نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاءه والمسائل ذات الصلة، وإلى صياغة برنامج محدد للعمل السريع لتحديد المعايير الأساسية للإصلاح، وبخاصة تلك المتعلقة بالتشكيل الكمي للمجلس. وأحد العناصر الرئيسية لهذا العمل يمكن أن يتمثل في عقد اجتماعات وزارية مفتوحة خاصة للمجلس مكرسة لهذه المسألة. وأنسب توقيت لعقد اجتماع من هذا النوع من خلال المناقشة السياسية العامة في دورة الألفية. ووفد جمهورية بيلاروس لا يزال يلاحظ كثيرا الفائدة المحتملة لاجتماع كهذا.

إن موقف حكومة بيلاروس من مسائل إصلاح مجلس الأمن واضح وضوحا كافيا. وبشكل خاص، دون المساس بفعالية ذلك الجهاز، نحن بحاجة إلى ضمان تمثيل جغرافي منصف للحكومات في التشكيل الجديد للمجلس، بما في ذلك ممثلون عن مجموعة دول أوروبا الشرقية. ومما لا يمكن إنكاره أن البلدان النامية، وبخاصة تلك الواقعة في أفريقيا، تتطلب تمثيلا منصفا كافيا في عضوية المجلس. وتحقيقا لهذا الهدف، نفترض أن أي توسيع ينبغي أن يحدث في كلتا فئتي عضوية المجلس.

خلال مناقشة أجريت من قبل، استمعنا إلى مقترحات رشيدة عن مواصلة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن تؤيدها جمهورية بيلاروس. وهذه تتضمن بشكل خاص زيادة في عدد الاجتماعات المفتوحة، والاقتراح المصري بأن يقدم المجلس تقارير عن عمله ليس على أساس سنوي فحسب، وإنما على أساس إصدارات فورية أكثر عن عمله؛ واقتراح إيران بشأن نشرات صحفية يومية عن مشاورات المجلس؛ والمبادرة الهندية المتعلقة بأعمال المجلس التحضيرية لتقييمه لأنشطته الموضوعية.

من الضروري توجيه اهتمام خاص إلى مسألة حق النقض وإجراءات التصويت الأخرى. ونحن نعتقد أن حق النقض - وهو أداة قوية لصنع القرارات في مرحلة الحرب الباردة - ينبغي أن يدرس دراسة شاملة.

إننا الآن نبعد ١١ يوما عن عتبة تاريخية هامة في تاريخ البشرية. فهل ستمثل سنة ٢٠٠٠ تحولا سلسا إلى السلام والاستقرار، أم سيتجه العالم بشكل حاد نحو حروب أهلية ومواجهات؟ الإجابة عن هذا السؤال تتعلق بشكل مباشر بالموضوع المطروح للمناقشة اليوم. ووفد بيلاروس مصمم تصميما قويا على العمل بنشاط على تحقيق تقدم مادي في إصلاح مجلس الأمن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد حسن (العراق).

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): تعلق كولومبيا أهمية كبرى على المناقشة العامة لهذه القضية التي توليها الدول الأعضاء أهمية عظمى. ووفد بلادي يتطلع بشغف أيضا إلى بدء أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية.

وأود أن ألقي الضوء على أربعة عناصر جوهرية هي في رأي وفدي تشكل، بالنسبة لهذه الجمعية العامة، الأساس لنظرنا في قضية التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وسنتصدى للمسائل الحاسمة الأخرى أثناء المناقشة العامة التي نعتقد أنها ستجرى أثناء انعقاد دورات الفريق العامل.

وإنجازات مجلس الأمن ونواحي قصوره هي نقطة الانطلاق لمداولاتنا في الفريق العامل. وتذكرنا الحالة الدولية مرة أخرى بأن المنظمة لا ينبغي لها، بل ولا يمكنها أن تتحاشى إجراء إصلاح حقيقي لمجلس الأمن. وينبغي للإصلاح أن يحسن نوعية قرارات المجلس وأن يستعيد الشرعية لهذه الهيئة من خلال التوسيع العادل. وقد دللت الحالة في كوسوفو، بشكل خاص، على أنه عندما تتجنب الدول المتفوقة مجلس الأمن، فإنها تقوض سلطة جهاز الأمم المتحدة هذا بوصفه الضامن الرئيسي للسلم وللأمن الدولي. والإصرار على إصلاحات قائمة فعلا في جهاز يضفي شرعيته على التمثيل العالمي ينتهك انتهاكا خطيرا المبادئ الأساسية التي أكدها الميثاق.

وينبغي للفريق العامل أن يدرس بتعمق مسألة حق النقض. فمن غير المستصوب أن نحاول إصلاح تكوين مجلس الأمن دون التصدي بعمق لمسألة حق النقض. والتهديدات المتكررة باستخدام حق النقض تزيد من ضرورة هذه المناقشة. وكما بينت إدارة الحالة في كوسوفو، فقد أصبح هذا السلوك العقبة الأساسية التي تعوق مجلس الأمن عن اتخاذ المقررات في الوقت المناسب لمعالجة الأزمات.

ولهذا، ينبغي للفريق العامل أن يحاول حسم اعتبارين أساسيين. الأول، ما هي مبررات وجود حق النقض؟ والثاني، هل يمكن تقييد رغبات أكثر من ١٨٠ من الدول الأعضاء التي تريد تعديل حق النقض أو تقليصه؟

وبعد ست سنوات من المداولات، يتضح أنه لا يوجد توافق في الآراء حول توسيع عضوية مجلس الأمن في فئة الأعضاء الدائمين. ومما يثير الاهتمام ظهور اتجاه في مداولاتنا خلال هذه السنوات يحبذ زيادة عدد مقاعد الأعضاء غير الدائمين. وستكون النتيجة النهائية للإصلاح محبطة إذا زادت من الإجحاف القائم بين تمثيل البلدان المتقدمة النمو والنامية، فضلا عن الإجحاف القائم بين تمثيل البلدان المتقدمة النمو النامية، فضلا عن الإجحاف القائم في تمثيل البلدان النامية نفسها. وتحاشيا لهذا الإجحاف، يجب احترام ديناميات كل منطقة، فضلا عن اقتراحاتها ومشاركتها.

وسنولي الاهتمام الواجب بالدروس المستخلصة من أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن ألقي الضوء على بعض ما تعلمناه. أولا، أكدنا أن الفريق العامل هو الإطار الملائم، والواجب، والإيجابي لمناقشة مسائل مجلس الأمن والتفاوض بشأنها بشفافية بين جميع الدول الأعضاء. وثانيا، تعلمنا من النقاش المكثف، والمثمر، والمتعمق أن المشاورات غير الرسمية لن تسفر عن أثر قوي على ديناميات مناقشاتنا في هذه المرحلة، وبالتالي يمكن العمل بدونها. وثالثا، رأينا أن ابتكار وإبداع هيئة المكتب، وبخاصة الرئيس، يمكن أن يحفزا عددا أكبر من الوفود على المشاركة في المداولات. وأخيرا، نؤكد من جديد اقتناعنا بأن الشفافية جوهر الثقة.

وإضفاء الصبغة المؤسسية مسألة هامة جدا. فهو قرار يتخذ في لحظة ويترك آثارا دائمة. ومن الطبيعي أن بعض البلدان القوية تود إضفاء الطابع المؤسسي على قوتها في هذه المنظمة، بينما تريد بلدان أخرى أن تدرج في قائمة الأقوياء. وهذا سلوك رشيد، بل أنه أذكى أسلوب لإدامة هياكل القوى الدولية. ومع ذلك، فمن الطبيعي أيضا في مجتمع دولي ديمقراطي، يقوم على أساس مبادئ التمثيل الجغرافي العادل والمساواة في السيادة بين الدول، أن تكون التغيرات في نظام الأمن الجماعي نتيجة اتفاق عام حقيقي، لا أن تكون مفروضة. وما نفعله اليوم يجب أن يتحلى ببعد نظر كاف يسمح بإجراء تعديلات عاجلة في الواقع المتغير للنظام الدولي وتوزيع السلطة فيه.

ولهذا، يؤكد وفد بلادي من جديد أنه ينبغي لمناقشاتنا أن تستغرق الوقت اللازم للتوصل إلى اتفاق عام، وهو اتفاق لا بد من تحقيقه. والقسط الأكبر من مصداقية الأمم المتحدة يتركز في أيدي الفريق العامل. ولهذا، فمن المهم أن تتاح لنا فرصة إجراء مناقشة عامة عندما تعقدون، سيدي، اجتماعات الفريق. فإذا سمحنا للدول بأن تعرب عن وجهات نظرها بتعمق أثناء جلسات الفريق العامل، سنجد أنه، رغم وجود الاختلافات، لن تكون هناك مواقف جيدة أو سيئة، بل مجرد مواقف وطنية.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في أعقاب التجربتين الخطيرتين في أزمتي العراق والبلقان، أصبحت استعادة مكانة مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين مهمة أساسية في التوطيد الشامل لسلطة الأمم المتحدة ولدورها العالمي. وقد أكدت ذلك أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء أثناء المناقشة العامة التي دارت في الدورة الحالية للجمعية العامة. والاستنتاج الرئيسي من

هذه المناقشة أن البحث عن حلول لأكثر المشاكل الدولية حدة يجب ألا يجرى إلا في إطار الأمم المتحدة، كما يجب أن يقوم على أساس احترام الميثاق وامتيازات مجلس الأمن المنصوص عليها فيه. وغني عن القول إن الالتزام بالامتثال للميثاق - بالفعل لا بالقول - هو المطلب الأساسي الذي يجب أن يستوفى لدى أي مرشح لعضوية مجلس الأمن.

والبحث عن صيغة صالحة ومقبولة بشكل عام لتحسين تكوين المجلس وعمله، والاحتفاظ بفعاليته وتعزيزها في نفس الوقت، تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للحالات التي يلجأ فيها إلى استخدام القوة من جانب واحد، مع تخطي المجلس. ومجلس الأمن المعزز، والمدعم من جانب الدول الأعضاء، هو الضمان الذي يعتمد عليه ضد الحكم التعسفي للقوة في الشؤون العالمية.

وينبغي لنا، على أساس الخبرة المكتسبة في الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأته الجمعية العامة، أن نواصل جهودنا المضنية للتقريب بين المواقف الوطنية بشأن المسائل الرئيسية لتوسيع عضوية مجلس الأمن بغية التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن حول هذه المشكلة ذات الأهمية القصوى. ويجب ألا تفرض على هذا المسعى أطر زمنية مفتعلة.

وما زال الاتحاد الروسي يعتقد أنه ينبغي ألا يتجاوز عدد أعضاء المجلس الموسع ٢٠ أو ٢١ عضوا. ولا نزال مقتنعين بأن تجاوز هذا الحد سيؤثر تأثيرا سلبيا على كفاءة أنشطة المجلس. ونحن على استعداد، في هذه الحدود، لمناقشة أية اقتراحات بشأن فئات العضوية لتوسيع المجلس. وما زال موقفنا الرئيسي ثابتا، وهو أن توسيع إحدى فئتي العضوية يجب أن يشمل كلا من الدول الصناعية والبلدان النامية، ويجب أن يكفل نفس الوضع لكل من المجموعتين. ونحن مقتنعون أنه لا غنى على الإطلاق عن ذلك، بغية المحافظة على توازن عام في العلاقات الدولية يعزز مبادئ نظام عالمي متعدد الأقطاب. وأعمال منظمة حلف شمال الأطلسي في أزمة كوسوفو ما كان من شأنها إلا تعزيز اعتقادنا الراسخ بأنه لا بديل لهذا النهج بالنسبة لتوسيع مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، يعتبر الاتحاد الروسي الهند مرشحا قويا وجديرا بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن إذا تقرر توسيع فئتي المجلس. وهناك مرشحون أقوياء أيضا من أمريكا اللاتينية ومن أفريقيا.

والاتحاد الروسي لا يرفض من حيث المبدأ الفكرة المتعلقة بشغل الدول لمناصب جديدة دائمة على أساس التناوب. بشرط أن تحصل هذه الصيغة على الدعم اللازم، أما الطرائق المحددة لتطبيقها فينبغي أن تنظر فيها المجموعات الإقليمية ذات الصلة. وفيما يتعلق بإعطاء حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد المحتملين، لا ينبغي أن يتخذ قرار في هذا الشأن إلا بعد أن يتم الاتفاق بصورة محددة على تكوين مجلس الأمن بصورته الموسعة.

وثمة شرط أساسي لا مناص منه لمثل هذا الاتفاق هو احتفاظ أعضاء مجلس الأمن الدائمين القدامى بمركزهم الحالي. ونحن نرفض بصراحة الفكرة القائلة بأن مبدأ أساسيا في الميثاق - ألا وهو موافقة أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين - ستفضي إلى شلل حقيقي في المجلس. وتلك الفكرة تشوه الحقيقة ويمكن أن يستغلها الذين يدعون إلى استخدام القوة، متجاوزين مجلس الأمن، تحت ذريعة العامل الإنساني أو أي ذرائع أخرى. وقد أثبت حق النقض أنه أداة لا بديل عنها لضمان أن يكون عمل المجلس منسقا، وأنه يستطيع التوصل إلى اتخاذ قرارات متوازنة في داخل إطاره.

وسيواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية النظر بجدية في مسألة أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته. والتحلي بالواقعية واتباع نهج معقول هما أفضل مرشدين في هذا السبيل. والتدابير التي اتخذها المجلس بالفعل يجب أن تجد الثناء الكافي وأن يبذل جهد جماعي لزيادة أثرها العملي. وينبغي أن تكون الخطوات الجديدة المقترحة فعالة وأن تتكافأ مع مهمة زيادة فعالية المجلس.

وسيواصل الاتحاد الروسي إسهامه البناء في مداولات الفريق العامل حتى يمكن التوصل إلى توافق واسع في الآراء. وسيكون هذا التوافق ضروريا إذا أريد لموضوع زيادة أعضاء مجلس الأمن أن يحل عمليا بطريقة يمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن البند ٣٨. وإن الوفد البلغاري يولي أهمية كبيرة

لمسألة إصلاح مجلس الأمن ويرحب باستعدادكم لتخصيص عدد من الجلسات العامة له في واحد من أكثر أسابيع الجمعية ازدحاما قبل اختتام الجزء الرئيسي من دورتها الحالية. وبلغاريا من البلدان الأعضاء التي لا تكسب شيئا لنفسها من الإصلاح. ومع ذلك فإننا نرغب في الإسهام في تحسين طريقة عمل هذه المنظمة ونود أن نرى دورها في الشؤون العالمية قد استعيد وتعزز.

وقد أعرب وفدي مرارا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن آرائه بشأن مختلف جوانب الإصلاح. ولذا فإني سأقتصر على التذكير بموقفنا بصورة موجزة.

إن بلغاريا تحبذ زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في كلا الفئتين باعتبارها طريقة أكثر كفاية للتعبير عن التغيرات التي حدثت في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وزيادة خمسة مقاعد إضافية في كلا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بحيث يرتفع إجمالي عدد الأعضاء إلى منتصف العشرينات، من شأنها أن تعيد التوازن وتضيف المزيد من المصداقية والشرعية على قرارات المجلس. وينبغي أن يخصص أحد المقاعد الإضافية غير الدائمة لمجموعة شرق أوروبا الإقليمية، بحيث يصبح إجمالي عدد مقاعدها غير الدائمة في المجلس بصورته الموسعة اثنين. وأود أن أذكر أن وفدي يرى أن إدخال أفكار عن فئات إضافية من العضوية في مناقشتنا ليس مفيدا، لأنه يميع عملية الإصلاح ويجعلها معقدة.

ونعتقد أن الحد من استعمال حق النقض مسألة أساسية لفعالية عمل مجلس الأمن وأن هذا يمكن أن يتحقق بدون إدخال تعديلات على الميثاق. ويجب أن يكون حاضرا في أذهان أعضاء المجلس الدائمين أنهم يتصرفون بالنيابة عن المنظمة ككل وأنه لا ينبغي لهم أن يمارسوا حق النقض إلا عندما يعتبرون موضوع النزاع ذا أهمية بالغة. وفيما يتعلق بتطبيق حق النقض، ينبغي الاتفاق على عدد من الأحكام الاستثنائية وتطبيقها. وينبغي لأعضاء المجلس الجدد في المستقبل أن يتمتعوا بنفس صلاحيات الأعضاء الدائمين الحاليين، بما في ذلك حق النقض بصورته المقيدة. ومما يشجع في هذا الصدد أن البلدان الطامحة قد أجمعت أثناء المناقشة في الفريق العامل على طلب تقييد استعمال حق النقض.

وتؤيد بلغاريا بقوة الرأي القائل بأن إجراء استعراض دوري لعملية صنع القرار في مجلس الأمن أداة حيوية للمساءلة ولضمان الأداء المسؤول. وينبغي أن تكون عملية الاستعراض شفافة وشاملة، تتناول جميع عناصر أنشطة المجلس.

وأخيرا، وبعد ست سنوات من المناقشة في الفريق العامل، نحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لنا جميعا لكي نحاول سد الثغرة الموجودة التي تمنعنا من إحراز تقدم ملموس. ووفدنا مستعد للإسهام في أية مبادرة ترمي بصدق إلى تمهيد الأرض لإمكانية التوصل إلى تسوية. ونشجع رئيس الجمعية العامة على المضي إلى الأمام بالمناقشة في الفريق العامل وكذلك بالمشاورات غير الرسمية، وخاصة مع الأعضاء الدائمين في المجلس ومجموعات البلدان ذات التفكير المتشابه. وبوسعه أن يعتمد على دعمنا في هذا المسعى.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن الوفد البلغاري، عن تقديرنا لأنشطة مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وأنشطة رئيسه، السيد ديدبير أوبيرتي، ونائبي الرئيس السفير هانز دالغرين والسفير جون دي سارام، على تفانيهم والطريقة الممتازة التي أداروا بها مداولات الفريق العامل.

السيد مبايا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): إنني أرحب بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها الرئيس، وأشكره على عقد هذه الجلسة العامة لمواصلة الحوار والمناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن.

لقد مضت حتى الآن أكثر من ست سنوات منذ أن بدأت الجمعية العامة النظر في مسألة إصلاح مجلس الأمن. وخلال هذه الفترة بينت العديد من الوفود مواقفها ولذلك أصبحت الآن العديد من المواقف معلومة تماما. ووفدي مقتنع بأن الوقت قد حان لكي تدخل الجمعية العامة في مفاوضات أكثر عمقا وصراحة بشأن هذا الموضوع. وقد قدمت حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، في إسهامهما في المناقشة، مقترحات محددة في مجهود يرمي إلى دفع العملية إلى الأمام. وقد حان الوقت لكي يحذو الآخرون حذوها.

وقد أثلج صدر وفدي القرار الذي أعرب عنه الرئيس في ملاحظاته الافتتاحية، بأن يدع هذه المناقشة

تستمر على الرغم مما يظهر من بطء في التقدم. ونحن نشيد به على اتخاذ ذلك القرار. ومما يشجع وفدي أيضا تعهده بأن يدع الفريق العامل يواصل عمله في وقت مبكر من عام ٢٠٠٠. وبشأن هذه النقطة أيضا، يؤيده وفدي تأييدا تاما.

إن إجراء تحليل لعمل مجلس الأمن خلال السنوات العشر الماضية يكشف بوضوح عن حاجة ماسة إلى الإصلاح. والاستجابات المختلفة التي قام بها المجلس إزاء الأحوال في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، وكوسوفو، والصومال، وسيراليون، وتيمور الشرقية، على سبيل المثال لا الحصر، تكشف عن جوانب قصور في بناء المجلس الحالي وأساليب عمله. ولا نزال نشهد حالة تتناقص فيها سلطة المجلس تدريجيا. ولكن ليس هناك ما يدل على القيام بعمل من داخل المجلس نفسه، أو، في الواقع، من عضوية الأمم المتحدة، لمواجهة هذه المشكلة. وقد يؤدي هذا التطور إلى إضعاف نفس النظام الذي ظل يحافظ على السلم والأمن طوال الـ ٥٠ سنة الماضية.

ويرى وفدي أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يأخذ في الاعتبار الطابع المتنوع لأعضاء الجمعية العامة وأن يراعي التمثيل الجغرافي العادل. ومن غير المألوف بدرجة كبيرة، على سبيل المثال، أن أفريقيا، ببلدانها الأعضاء الـ ٥٣، ليس لها مقعد دائم في المجلس، على الرغم من أن القارة تشكل ما يقرب من ثلث الأعضاء في الأمم المتحدة.

وموقف أفريقيا من إصلاح مجلس الأمن قد صاغه رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمة المنظمة المعقود في القاهرة عام ١٩٩٣، حيث طالبوا بوضوح قاطع بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بإضافة ١١ مقعدا على الأقل. ويؤيد وفدي هذا الموقف تأييدا تاما ويكرر التأكيد على أن أفريقيا ينبغي أن يكون لها في المجلس مقعدان دائمان وخمسة مقاعد غير دائمة.

وفي محاولة لضمان إصلاح مجلس الأمن على وجه السرعة، واعترافا بالصعوبات التي تنطوي عليها المشاورات الجارية، توصلت حركة عدم الانحياز إلى موقف يضمن في الوقت ذاته التوسع الأفقي للمجلس. ونأمل أن يحظى هذا الموقف بتأييد جميع الوفود التي التزمت بقيام مجلس أمن يصلح للقرن الحادي والعشرين - مجلس أمن يتسم بالشفافية، ويعبر عن مبادئ الديمقراطية ويعتنق قيم النزاهة ويحترم أعضاء المنظمة.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فلا يسعنا إلا أن نذكر بموقف حركة عدم الانحياز، الذي كرر التأكيد على التزامنا بالتشجيع الفعال على تقليص ذلك الحق بقصر استخدامه على الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق. ونود أن نؤكد من جديد، أنه إذا رئي الإبقاء على حق النقض، في أي صورة أو شكل، فإن هذا الامتياز يجب أن يمتد إلى جميع الأعضاء الجدد دون تمييز.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، ولا سيما زيادة اللجوء إلى المناقشات العلنية المتعلقة بالموضوعات البالغة الأهمية. وتتيح الجلسات العلنية الفرصة لغير الأعضاء المساهمة والمشاركة في أعمال المجلس. وهي تعطي الفرصة لأعضاء الجمعية العامة بالحوار مع المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وقد بينت المناقشات الترابط الذي لا ينفصم بين السلم والأمن الدوليين من ناحية والتنمية من ناحية أخرى، وتدخل الأخيرة في اختصاص الجمعية العامة.

إلا أن مشاريع القرارات التي تقدم إلى الجمعية العامة بعد هذه الاجتماعات، ينبغي أن تعبر عن المدخلات المتمثلة في مشاركة غير الأعضاء في مجلس الأمن، وذلك كما أوضح من سبقني من المتكلمين، وخاصة ممثل أيرلندا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك جهد واضح في الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن بعد ذلك لتضمين وجهات نظر أعضاء الأمم المتحدة. والأمم المتحدة بحاجة لأن تصبح أكثر شفافية، كما هو الحال مع كل الأجهزة التابعة لها.

وفي الختام، نعتقد أن مجلس الأمن ما زال يقوم بدور حيوي في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولدينا في عشية الألفية الجديدة، فرصة ذهبية لنعيد إليه حيويته، ونجعله أكثر ديمقراطية ولنعزز فعاليته ومشروعيته حتى يعبر عن الطابع العالمي للمنظمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مباريفو (نيجيريا).

وبالإرادة السياسية وبشيء من المرونة من جانب الوفود إزاء المسائل الأساسية، يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المسألة الحيوية، مسألة إصلاح مجلس الأمن. وسيحكم علينا التاريخ بقسوة بالغة إذا ما فوتنا هذه الفرصة. وفي أعناقنا دين للألفية الجديدة وهو إضفاء الديمقراطية على المجلس.

السيد حسن (العراق): سيبدأ الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن دورته الجديدة مع بداية الألفية الثالثة. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تستأنف النقاش بروح جديدة تعطي الأولية لمصلحة المجتمع الدولي ومبادئ الميثاق.

إذا أردنا أن يكون هناك نظام دولي جديد مبني على الديمقراطية، فالأولى أن تكون الأمم المتحدة هي الكيان الذي يجسد ذلك النظام. ولذا، فإن أجهزة الأمم المتحدة لا بد أن يشملها الإصلاح الديمقراطي. وإن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون له معنى بدون إصلاح مجلس الأمن، الذي عهد أعضاء الأمم المتحدة إليه بالتبعات الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن لإصلاح مجلس الأمن جانبان مترابطان هما: توسيع العضوية، وإصلاح طرائق العمل. ولقد أكدت قمة عدم الانحياز المعقودة في دربن في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨ على وجوب أن يكون إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر يراعي مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل، فضلا عن ضرورة الشفافية والمسؤولية وإرساء الديمقراطية في أساليب عمل المجلس، بما في ذلك عملية صنع القرار فيه.

لذا يأمل وفد بلدي أن يعطي جانبا الإصلاح وهما التوسيع، وإصلاح طرائق العمل نفس القدر من الاهتمام خلال اجتماعات الفريق القادمة. بل إن الأزمة التي يعيشها المجلس منذ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه بعد نهاية الحرب الباردة، واستغلالها آلياته لخدمة أهدافها السياسية الضيقة تجعل عملية إصلاح طرائق العمل أكثر إلحاحا لأنها الكفيلة بجعل المجلس ديمقراطيا وأمينا على مبادئ الميثاق.

وندرج أدناه بعض نواحي القصور والخلل في عمل مجلس الأمن والتي أفقدته المصداقية، ونأمل أن يأخذ الفريق العامل بالاعتبار هذه الملاحظات من تعامل المجلس مع موضوع العراق منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن.

أولا، أصبح المجلس غطاء لارتكاب جرائم إبادة البشرية، ولم يعد هناك شك في أن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق تخالف مبادئ الميثاق وتخالف القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وجميع مبادئ واتفاقيات حقوق الإنسان. وهذه العقوبات، ووفق تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الأخير، أدت إلى قتل نصف مليون طفل عراقي دون سن الخامسة، كما أدت إلى قتل أكثر من هذا العدد بين الفئات الأخرى كالنساء والشيوخ. وجريمة الإبادة هذه مستمرة لأن الولايات المتحدة تستخدم العقوبات أداة لتحقيق هدف تغيير النظام السياسي في العراق وللانتقام من شعب العراق. وآخر ما قامت به هو إجبار مجلس الأمن على اعتماد القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، السيئ والمخادع والذي يضيف قيودا جديدة على العراق ويؤجل سياق رفع العقوبات إلى أمد غير منظور ويعيد كتابة قرارات المجلس السابقة. إن على الفريق العامل أن ينظر في الوسائل التي تمنع استغلال آليات الفصل السابع من الميثاق كأداة لممارسة الإبادة الجماعية ضد الشعوب.

ثانيا، تخلى المجلس عن دوره في وقف جرائم العدوان ومحاسبة منفذيها. ومنذ عام ١٩٩١ تفرض الولايات المتحدة وبريطانيا منطقتي حظر للطيران فوق العراق. وتستخدمان القوة العسكرية ضد العراق بدون تخويل من مجلس الأمن. ونفذتا حتى الآن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طلعة جوية عسكرية فوق العراق. وتقومان بقصف المنشآت المدنية بشكل مستمر، إضافة إلى عدواني عام ١٩٩٣ وعدوان عام ١٩٩٦ وعدوان ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي. ويقوم العراق بإبلاغ مجلس الأمن بشكل مستمر بأعمال العدوان هذه. والمجلس عاجز عن اتخاذ أي إجراء لوقف هذا العدوان أو محاسبة منفذيه.

ومن المثير للسخرية أن الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان دفعتا لتبني القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وضعتا فيه أسوة بالقرارات الـ ٤٩ المعتمدة تجاه العراق نصا يطالب باحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي العراق. وقبل أن يجف حبر هذا القرار خرقتاه وواصلتا العدوان على العراق، بل وأدلى الممثل الدائم لبريطانيا لدى الأمم المتحدة وهو رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر بتصريح لصحيفة الشرق الأوسط يوم ١٩ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٩٩ قال فيه إن الولايات المتحدة وبريطانيا لا تحتاجان إلى قرار من مجلس الأمن لفرض مناطق حظر الطيران. فهل يوجد احتقار لمبادئ الميثاق أكثر من هذا الاحتقار؟

وفي هذا الأسبوع، أعلن عالمان من جامعة ووترلو، بأونتاريو، كندا، ومن جامعة جاكسوفيل، بولاية الاباما، بالولايات المتحدة، خلال لقاء لهما مع أعضاء البرلمان البريطاني أن استخدام اليورانيوم المنضب هو جريمة ضد الإنسانية. هذا، وقد استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا ٣٠٠ طن من هذا السلاح المشع ضد العراق تحت غطاء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩١). ولذا، فالمطلوب أن ينظر فريق العمل في هذه المسألة الخطيرة.

وثالثا، استعملت آليات المجلس للتجسس على العراق وتزوير الحقائق. إن ما تكشف عن ممارسات اللجنة الخاصة المقبورة ومسؤوليها يستوجب وقفة جدية. فاللجنة قامت بالتجسس على العراق لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل. وكانت اللجنة تشغل مختبرات بيولوجية وكيميائية في بغداد هدفها تزوير الحقائق. وكانت اللجنة قد نشرت التقارير المضللة عن تعاون العراق بهدف إطالة العقوبات وتبرير العدوان عليه. كل ذلك جرى طوال ثماني سنوات ونصف وتحت أنظار العالم. أليس مطلوبا الآن النظر في الإجراءات التي تمنع تحول جهاز فرعي تابع لمجلس الأمن إلى جهاز تابع لوكالات الاستخبارات الأمريكية والموساد؟ وبدون هذه الإجراءات، لا تستطيع الدول أن تطمئن إلى أن من يلبسون قبعات الأمم المتحدة هم موظفون دوليون وليسوا جواسيس يهددون أمنها الوطني بأفدح المخاطر.

رابعا، أصبح مجلس الأمن الآن المثال الصارخ على ازدواجية المعايير. إن الأمثلة على هذه الحقيقة كثيرة وتمتد من العراق إلى فلسطين إلى ليبيا إلى السودان إلى كوسوفو إلى رواندا إلى تيمور الشرقية - والقائمة تطول. بل وانتقلت ازدواجية المعايير إلى أسلوب التعامل مع فقرات القرار الواحد. فمثلا في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) طولب العراق أن ينفذه وبتعسف لا نظير له، بينما تجاهل المجلس حتى الآن الفقرة ١٤ التي هي جزء من نفس القرار. والسبب هو أن المجلس يخشى أن يثار موضوع أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل. وهي أسلحة تهدد الأمن القومي العربي والسلم والأمن الدوليين بأفدح المخاطر.

خامسا، تجاهل المجلس مبادئ أساسية للميثاق، منها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لقد وجه العراق رسائل عديدة إلى المجلس نبهه فيها إلى قيام الولايات المتحدة بإصدار قرار بقانون داخلي اسمه قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨. كما نبهه إلى إعلان الولايات المتحدة البدء بتدريب مجموعات من المرتزقة من حملة الجنسية العراقية في قواعدها العسكرية من أجل القيام بعمليات إرهابية داخل العراق.

وهذا التدخل الفاضح في شؤون العراق الداخلية والإعداد لعمليات إرهابية على أراضيه قوبل بالتجاهل التام من مجلس الأمن. لأن المشتكى عليه - الولايات المتحدة - هو الطرف المهيمن على مجلس الأمن - وهو الخصم والحكم. ولو اشتبهت الولايات المتحدة الأمريكية بأن إحدى الدول يمكن أن تقوم بعشر ما قامت به هي تجاه العراق لرأينا الصواريخ الذكية والغبية تنطلق على مدنها وقراها في الحال. ولوضعت تلك الدولة في قائمة الدول المساندة للإرهاب وفرضت عليها العقوبات.

إننا نسوق هذه الأمثلة من أجل أن يضعها فريق العمل في الاعتبار عندما يناقش إصلاح أساليب عمل المجلس، وهدفنا من ذلك تأكيد المسؤولية الدولية للمجلس، كمؤسسة وكأعضاء وفقا للميثاق، ومنع استخدام المجلس كأداة للسياسة الخارجية لدولة معنية. وحتى نصل إلى ذلك الوضع فسيستمر بلدي العراق في مقاومته للهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن، وسيستمر في الدفاع عن مصالح شعبه ومصلحة الإنسانية جمعاء.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالانكليزية): بعد مرحلتي الولادة والنمو، لا بد من الدخول في مرحلتي الاستعراض والإصلاح في حياة أية مؤسسة إذا أرادت أن تواصل وأن تديم تقديم خدمات موثوق بها للشعوب التي أنشئت من أجلهم والتصدي لمتطلباتهم الدينامية، بل إن ذلك يصدق بشكل أكبر عندما يتعلق الأمر بمؤسسة عالمية مثل الأمم المتحدة. فآلام المخاض التي سبقت ولادة هذه المنظمة لا تزال حية في أذهان العديدين، وكذلك التقدم الذي حققته والخطوات التي خطتها في العقود الخمسة الحافلة بالإنجازات والإخفاقات التي صاغت نموها وبلغت بها طورا من النضوج يجعلها بحاجة إلى استعراض وإصلاح شاملين يستهدفان إدامة وتعزيز سلطة وشرعية ومصداقية المنظمة في القرن القادم.

ونعتقد أنه انطلاقا من هذا الطابع الدينمي ومراعاة للشعور بالحاجة اعتمدنا بصدق القرار ٢٦/٤٨، قبل ست سنوات، وهو القرار الذي نص على إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة. فمجلس الأمن ليس جهازا من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة فحسب؛ بل إنه الجهاز الأهم في منظمتنا في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وهو الذراع التنفيذية للأمم المتحدة. ولذا فإن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون جديرا بلقب الإصلاح إذا لم نصلح مجلس الأمن في تركيبته وأداء مهامه على حد سواء. إن إصلاح الأمم المتحدة يتوقف، عموما، على مجلس الأمن.

وبالرغم من هذه الحاجة القوية لإجراء التغيير، لم تسفر السنوات الست من ممارستنا الجماعية المتعلقة بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة بالمجلس عن الكثير. مع كذلك كشفت هذه الممارسة النقاب عن أمور كثيرة في مختلف المجالات، وهي موثقة توثيقا جيدا في تقارير الفريق العامل، كما أنها أسهمت في زيادة المعرفة بقوى الضغط والمقاومة بين الأعضاء.

فالإصلاح عملية مستمرة وبالتالي لا يمكن تنفيذها ضمن حدود زمنية مفروضة، إذ أننا نعتقد بأن إصلاح مجلس الأمن لن يكون مجديا ولا كاملا إن لم نتوصل إلى توافق عالمي في الآراء يمكن التصديق عليه بشأن تركيبة مجلس أمن مصلح وأدائه. ونيبال، بوصفها ديمقراطية حديثة، قبلت بما ينطوي عليه ميثاق الأمم المتحدة من مقاصد ومبادئ كبند أساسي في سياستها الخارجية ولا يمكن لنا أن نفكر بجعل هذه المنظمة الحكومية الدولية تبتعد أكثر عن مثل وقيم وثقافة مؤسسة ديمقراطية. ونيبال بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز تؤيد الموقف المشترك المتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن الذي توصلت إليه الحركة في مؤتمر القمة الذي عقدته في دربان.

وتؤمن نيبال بالدور الأساسي الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب على المجلس لدى اضطلاعه بممارسة سلطته أن يتمسك بالمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق، وأن يتحلى بالطابع الديمقراطي في تركيبته وبالشفافية في أداء مهامه وأن يمتنع امتناعا مطلقا عن تقييد سلطة الجمعية العامة، وهي أكثر الأجهزة ديمقراطية في الأمم المتحدة.

ويحدو وفد نيبال الأمل بأن تؤدي الجولة القادمة من عمل الفريق العامل المفتوح العضوية إلى تحقيق بعض التقدم الملموس. فالوقت يكاد ينفد ونحن نقترب من الألفية الجديدة. والألفية، كونها ليس فقط حادثا زمنيا وإنما أيضا حالة ذهنية في الأساس، فإن أي تأخير أو إخفاق في عملية إصلاح مجلس الأمن قد يُفسر على أنه علامة على عدم استعداد عضوي لدى الأمم المتحدة للدخول في القرن المقبل مع التمتع بالوجاهة والشرعية والمصداقية وروح الرسالة بصورة كاملة.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد طال انتظار بلوغ الهدف من إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة. فبعد ست سنوات من العمل الشاق في الفريق العامل لم يتم بعد التوصل إلى صيغة ملموسة ومقبولة عالميا لإنفاذ الإصلاح المرجو.

وقد جرى بعض التحرك إلى الأمام، وإن لم يكن بالسرعة التي يرغب فيها بعضنا. فبعد ست سنوات من المداولات المستفيضة والمضمونية، أصبحت معظم مسائل الإصلاح الأساسية واضحة أو أقل غموضا. وهناك الآن توافق في الآراء بشأن عدد من الجوانب أو المبادئ الهامة للإصلاح تتضمن جملة أمور منها، أولا، ضرورة إصلاح تركيبة وأداء مجلس الأمن؛ وثانيا، ضرورة إضفاء طابع تمثيلي أكثر انصافا على مجلس الأمن من خلال زيادة عدد أعضائه؛ وثالثا، ضرورة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وطريقة صنع القرار فيه لتحقيق مزيد من الانفتاح والشفافية؛ وأخيرا، ضرورة النظر في جميع جوانب الإصلاح كمجموعة متكاملة، بما في ذلك النظر في مسألة حق النقض.

غير أنه لا يزال يوجد اختلاف كبير في وجهات النظر بشأن عدد من جوانب الإصلاح الأخرى، لا سيما ما يتعلق بمسائل من قبيل توسيع العضوية الدائمة، وحجم المجلس الموسع وأسلوب اختيار الأعضاء الجدد الدائمين، وأخيرا، مشكلة حق النقض للأعضاء الدائمين الحاليين والمحتملين.

ومن الواضح أن ما يُفتقر إليه ليس الأفكار والمقترحات وإنما الإرادة السياسية الضرورية لتحقيق الهدف المشترك. المطلوب التزام واضح والتحلي بالإرادة السياسية، إذ بدونها تتعرض المهمة بكاملها لخطر أن تصبح على نحو متزايد عملية لا جدوى منها. وهذه هي النقطة التي شدد عليها رئيس الجمعية العامة نفسه في الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

وموقف ماليزيا المتعلق بإصلاح مجلس الأمن تم توضيحه بما فيه الكفاية في البيانات السابقة التي أدلينا بها بشأن الموضوع في الجمعية العامة وفي إطار الفريق العامل. ولا نزال نعتقد بضرورة إجراء إصلاح شامل للمجلس. ولا نزال نؤيد توسيع عضوية المجلس بما يتناسب والزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وغالبيتها تنتمي إلى العالم النامي. إن حجم توسيع مجلس الأمن بعد إعادة هيكلته ينبغي أن يجسد على أكمل وجه ضرورة تعزيز تمثيل هذه المجموعة المعنية من البلدان.

وتعتبر ماليزيا أن حق النقض يمثل إحدى أكثر السمات غير الديمقراطية لمجلس الأمن. والمأزق الذي يعيشه مجلس الأمن يعود في جزء كبير منه إلى هذا الجانب من عملية صنع القرار. ومسألة حق النقض ينبغي أن تعالج بجدية وعلى نحو مستفيض، وليس بصورة خاطفة أو روتينية. ويتعين علينا أن ننظر بجدية في أفضل الطرق التي يمكن من خلالها تعديله أو تحديده أو تخفيفه بما يتوافق والواقع الراهن تمهيدا لإزالته في نهاية المطاف ومن نافلة القول إن اتخاذ الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لموقف إيجابي وبناء يعد أمرا حاسم الأهمية إذا أريد التصدي لهذه المسألة بفعالية. وتلتزم ماليزيا بموقف حركة بلدان عدم الانحياز بأن آلية صنع القرار هذه التي لا تنسجم مع روح العصر ينبغي ألا تطبق إلا، عند الاقتضاء، على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق، وأنها ينبغي تعديلها وإزالتها في نهاية المطاف. وإذا قيمت مناقشة هذه المسائل في الفريق العامل تقييما موضوعيا لأبانت الرأي المقبول عالميا بأن ممارسة حق النقض ينبغي تقييدها كجزء من مجموعة الإصلاح المتكاملة.

وتولي ماليزيا أهمية كبيرة أيضا لضرورة تحسين الفعالية والشفافية في عمل المجلس بقدر أكبر. ونلاحظ أنه أحرز تقدم كبير في المناقشات بشأن عدد من تدابير الإصلاح في إطار المجموعة الثانية. ونعتقد أن في صميم هذه المناقشات تكمن أهمية تعزيز عملية التشاور بين المجلس والدول المعنية مباشرة بمسائل معينة، وفقا لأحكام المادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق. وهذه المشاورات والتفاعلات المباشرة ستسهم بالتأكيد في تحسين عملية اتخاذ القرار في المجلس.

وفي الوقت نفسه، يؤيد وفدي عقد المزيد من المناقشات المفتوحة والجلسات الرسمية الخاصة في المجلس. ونرحب أيضا بالصيغة المبتكرة لجلسات التفاعل المفتوحة في المجلس، التي بادرت بها المملكة المتحدة عند ترؤسها للمجلس. وتكرار عقد المزيد من الجلسات بهذه الصيغ سيقطع شوطا طويلا صوب جعل المجلس أكثر شفافية وانفتاحا أمام العضوية الأوسع للأمم المتحدة، التي يضطلع المجلس باسمها بمسؤوليته الموكلة له بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين.

إن عملية الإصلاح مشروع معقد وعسير بالفعل يؤثر في المصالح الحيوية لجميع الدول الأعضاء. مع ذلك، لا بد من مواجهة تحديات الإصلاح لكفالة استمرار صلاحية وأهمية المنظمة، خاصة مجلس الأمن. ويجب علينا أن نواجه الآن تحدي النظر في جوانب مختلفة أخرى من إصلاح المجلس ونعجل عملية تجميع المخطط اللازم لمجموعة تدابير الإصلاح المتكاملة التي يمكن وضعها

وتحسينها لتحقيق الاتفاق العام الذي نص عليه القرار ٥٣/٣٠. ومن ثم يجب أن يستمر تدعيم نقاط الالتقاء بيننا وتعزيزها في الوقت الذي نعمل فيه على سد الفجوات المتبقية صوب حل توفيقي. والمهمة ليست مستحيلة إذا توافرت الإرادة السياسية للمضي بالعملية قدما إلى خاتمتها الطبيعية.

ومن ثم يجب أن تدفع المناقشة المقبلة في الفريق العامل بهذه العملية إلى الأمام، إذا أريد استمرار الاهتمام بهذا الموضوع. ويؤمن وفدي بأننا إن لم نعالج هذه المسألة بطريقة بناءة وتدريجية ونظهر الإرادة السياسية اللازمة للتقدم إلى مفاوضات جادة بشأن مجموعة متكاملة نهائية من التدابير، فسنجازف حقيقة بتعميق المأزق الحالي، مما يزيد إحساس المرارة والتشاؤم المتنامي وسط الدول الأعضاء. وسيضر ذلك بعملية الإصلاح برمتها.

ويجب أن نذكر أنفسنا بأن هذا المشروع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. فسيتعين أن يتوقف عاجلا أم آجلا. والعدد الكبير من الوفود التي تكلمت بشأن هذا البند في هذه الدورة للجمعية العامة يوضح استمرار الاهتمام النشط بإصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن يتضح هذا الاهتمام النشط أيضا في المناقشات المقبلة للفريق العامل. إلا أننا نحث الدول الأعضاء على إظهار قدر من المرونة أكبر مما أظهرته حتى الآن إذا أريد لنا أن نحرز أي تقدم.

ووفدي يشجعكم، سيدي الرئيس، بوصفكم الرئيس الحالي للفريق العامل، على استخدام ما لمنصبكم من مكانة وامتيازات، فضلا عن مهاراتكم الدبلوماسية الكبيرة وخبراتكم، لإعادة تنشيط العملية وللسعي إلى إحراز المزيد من التقدم في أعمالنا بشأن هذه المسألة بالغة الحساسية. ونتطلع قدما إلى استمرار العمل الممتاز الذي يضطلع به نائبا رئيس الفريق العامل، السفير جون دي سارام ممثل سري لانكا والسفير هانز دالغرين ممثل السويد، في الدورات المقبلة للفريق العامل. ونحثهما على إعادة إذكاء إحساس العجالة والدينامية الذي اتسمت به من قبل المناقشات في الفريق العامل، بتعاون جميع الدول الأعضاء بالطبع.

إن إحراز تقدم، أو عدم إحرازه، خلال الدورة المقبلة، قد يحدد مصير الفريق العامل.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.